مجلة الآداب، م٢٩، ع١، ص ص ١١١ - ١٤٤، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٧/ ١٤٣٨هـ)

في أصل أسماء الأفعال ومواردها

عبد الرحمن عزيز مصطفى و شيماء رشيد محمد زنگنه (*)

مدرسان بقسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة راپرين،

إقليم كردستان العراق

(قدم للنشر في ١٤/ ٦/ ١٤٣٧هـ، وقبل للنشر في ٢٦/ ١٢/ ١٤٣٧هـ)

الكلمات المفتاحية : أسماء الأفعال، اسم الفعل، الأفعال القديمة، الخالفة

ملخص البحث: من القضايا التي شغلت النحويين قديمًا وحديثًا قضية أسماء الأفعال، فعندما ألزم علماء العربية أنفسهم بتقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، وجعلهم لكلٍّ قسمٍ منها علامات شكلية ومعنوية تميِّزها عن قسيماتها الأخرى، واجهتهم جملة من الكلمات التي لم يستطيعوا أن يجدوا لها مكانًا في أيٍّ قسمٍ من الأقسام الثلاثة، فسمُّوها بـ (أسماء الأفعال)، والاضطراب واضح في هذه التسمية التي جمعت بين القسمين المختلفين، وظلَّ الحال على ما هو عليه حتى اضطرَّ بعضهم إلى زيادة قسم رابع عليأقسام الكلام الثلاثة سمُّوه بـ (الخالفة)، وجعلوه خاصًا بهذه الكلمات التي أطلقوا عليها في البدء (أسماء الأفعال).

لم نجد هذا الحل الأخير حلًّا مقنعًا لهذه القضية، فأعدنا النظر في أصل هذه الكلمات، وراجعناها في كلِّ ما وقع تحت أيدينا من أقوالٍ وآراءٍ حولها، فتكوَّنت لدينا هذه الدراسة التي قامت على محاور انصبَّت على:دراسة هويَّة أسماء الأفعال وأصلها وأقسامها، وأصل أسماء الأفعال المرتجلة والمنقولة وموارادها، ونوع التنوين اللاحق بهذه الكلمات، وإعرابه.

At the Origin of the Names of Verbs

Abdulrahman Aziz Mustafa Title and Shaimaa Rasheed Mohammed Zangana
Raparin University,Faculty of Education,Dept of Arabic Language

(Received 14/6/1437H; Accepted for publication 26/12/1437H)

Keywords: Acts names, name of the act, the old deeds, the successor**.**

Abstract: One of the issues that interested Arab grammarians, previously and recently, is 'Participles'. When linguists of Arabic language divided 'word' into three categories: noun, verb and letter, with their semantic and formal distinctive features, they faced a problem with a group of words that could not be classified under any of the categories aforementioned. Therefore, they called them Participles. Actually, confusion is quite apparent in this term or classification which combined those two different types together, i.e. noun and verb. This classification continued for a while till they, grammarians, had to add a fourth category and they called it Al-Khalifah, which is dedicated only for this type of words, Participles.

We, as researchers, have found this solution not convincing. That is why, we reconsidered and traced these words back to their origins using every possible references, opinions or views about them. Hence, we have this study which focuses on: studying the traces and etymology of participles with their constituents; the origin of the improvised and borrowed words with their sources; the type of the Tanween attached to these words and their parsing as well**.**

توطئة

الحمدُ لله ربِّ العالمين حمد الشاكرين،والصلاةُ والسلامُ على رسوله الصادق الأمين سيدنا محمد وعلى آلِهِ وصحبِهِ الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أمَّا بـــعدُ.

فشأن اللغة شأن الموجودات الأخرى في هذا الكون التي لقيت من عناية العلماء والمفكرين ما لقيته غيرها من تلك الموجودات، وواجه المنشغلين بها والعاكفين على البحث فيها كثير من الألغاز والأسئلة المحيِّرة التي لم يجدوا لها جوابًا، ولم يهتدوا فيها إلى صوابٍ، وقد ظلَّ هذا الكون بكلِّ موجوداتِهِ عصيًّا على أن يحيطَ به علمُ إنسانٍ، وظلَّ أسعد العلماءِ حظًّا، وأوفرهم علمًا، وأغزرهم درايةً يعرف من تخصصه وما قضى العمر في دراسته، والبحث فيه شيئًا ويجهل أشياء، حتى يوقنَ المرءُ عين اليقين أنَّه ما أُوتي من العلم إلَّا قليلًا، وأنَّ علم الإحاطة بالشيء ليس لأحدٍ إلَا لخالقهوموجده – عزَّ وجل –.

ومن تلك القضايا التي حيَّرت علماء العربية، ودارت حولها الآراء والتأويلات جملة من الكلماتدلت على ما دل الفعل عليه، وليست هي على أبنيته، وهو ما اشتهر في كتب النحويين باسم (أسماء الأفعال) التي ظلَّت مترددة بين قسمين من أقسام الكلام الثلاثة: الاسم والفعل، حتى زاد بعض النحويين قسمًا رابعًا لأقسام الكلام الثلاثة قصره على هذه الكلمات وسمَّاه (الخالفة)، وهذا أمر خامرتنا فيه الشكوك وخالجت صدورنا منه أشياءً دفعتنا إلى البحث فيه، والتقصي عنه والتنقيب عن سرِّه وإظهار حقيقة تلك الألفاظ بجعلها في أربعةِ مباحثَ: المبحث الأول: تعريف أسماء الأفعال وموارِدها، وكان المبحث الثاني عن أقسام أسماء الأفعال، والمبحث الثالث عن حقيقة التنوين في أسماء الأفعال، والمبحث الرابع عن إعراب أسماء الأفعال.

المبحث الأول

تعريف أسماء الأفعال

قبل الولوج في الحديث عن أسماء الأفعال نُورد في هذا المقام تقسيم النحويين للكلمة، وتصورهم للاسم والفعل والحرف؛ ليسهل علينا بيان ماهيَّة اسم الفعل. لقد قسَّم النحويون الكلمة إلى ثلاثة أقسام هي: اسم، وفعل، وحرف، وهذا من الأمور النادرة التي اتفق عليها النحويون قديمًا، وحدُّوا الاسم بـأنَّه: "ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران". (الزمخشري، ٢٠٠٦م: ٢٣).

وأوَّل من حدَّ الاسم ابن السرَّاج (ت٣١٦هـ) بقوله:"ما دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر، وأمَّا ما كان غير شخص

فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة". (ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ١/ ٣٦).

أمَّا التعريف الذي شاع عن الاسم فيما بعد فهو ما ذكره ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بقوله: "الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة". (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو)، ٢٠١٠م: ١١، وينظر: ابن الحاجب(الأمالي النحوية)، ١٩٨٥م: ٤/ ١٠٦، والأستراباذي، د.ت: ١/ ٣٦).

والفعل عند النحويين هو ما دلَّ على حدث مقترن بزمان، إذ حدُّوه بأنَّه: " ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثّلاثة". (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو)،٢٠١٠: ٤٤، وينظر: ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ١/ ٣٨، والزمخشري، ٢٠٠٦م: ٣١٩).

أمَّاالحرف فقد ذهب النحويون إلى أنَّه ما ليس له معنى في نفسه، وإنَّما معناه يكون مع غيره، إذْعرَّفه الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بأنَّه: " ما دل على معنى في غيره، ومِنْ ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه" (الزمخشري، ٢٠٠٦م: ٣٧٩، وينظر: ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ١/ ٤٠)[1]، وهذا ما ذهب إليه المتأخرون من النحاة في تعريفهم للحرف ومن جاء بعدهم، مع زيادات يسيرة، لكنَّها غير خارجة عن المفهوم الأساسي في حدِّ الحرف، إذ نجد أنَّ ابن الحاجب ذهب في حدِّه للحرف بأنَّه: "ما دلّ على معنى في غيره ومن ثَمَّ احتاج في جزئيّته إلى اسم أو فعل". (ابن الحاجب، الكافية في علم النحو)،٢٠١٠: ٥١، وينظر: الاستراباذي، د.ت: ١/ ٣٦، والعكبري، ١٩٩٥م: ٥٠).

إنَّ هذا التقسيم للكلمة الذي اتفق عليه النحويون لم يستطعْ احتواء كل الكلمات في اللغة العربية، فقد بقي قسم – ليس بالقليل – لا يمكن وضعه ضمن أيٍّ قسمٍ من الأقسام الثلاثة الآنفة الذكر، وهذا القسم هو ما أسموه بـ(أسماء الأفعال)، فذهب جمهور البصريين إلى أنَّها أسماء حقيقة، وحجتهم في ذلك قبول قسم من هذه الألفاظ التنوين الذي يُعَدُّ من علامات الأسماء، ويرى عدد من البصريين أنَّها أسماءٌ استعملت استعمال الأفعال وجاءت على أبنيتها، ويرى جماعة من البصريين أنَّها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ هذه الألفاظ أفعال حقيقية لدلالتها على معنى الأفعال.(ينظر: الأندلسي، أبو حيَّان،١٩٩٨م: ٥/ ٢٢٨٩، والأشموني، ١٩٩٨م: ٣/ ٩١،والأزهري، ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨١، والسيوطي (الهمع)، د. ت: ٣/ ١٠٢- ١٠٤، والصبان، ١٩٩٧م: ٣/ ٢٨٨-٢٨٩).

إنَّ هذا الاختلاف في حقيقة هوية (اسم الفعل) حدا ببعض النحويين إلى عدِّه قسمًا قائمًا برأسه، وهذا مذهب أحمد بن صابر أبي جعفر النحوي[2]، فقد عدَّ

(١) يعدُّ ابن السرَّاج أوَّل من حدَّ الحرف.

(٢) هو ضيـــاء الدين أبو جعفر أحمد بن محمد بن صابر بن محمد بن صابر بن منذر القيسي الأندلسي المالكي =

أسماء الأفعال قسمًا رابعًا من أقسام الكلم وسمَّاه بـ(الخالفة)[1]، قال الأشموني(ت٩٠٠هـ): "قيل: هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل" (الأشموني: ٣/ ٩١)، ولم يذكر ابن صابر أو من ذهب هذا المذهب، والحديث عن هذه المسألة وآراء كل فريق وحججهم في بيان صحة مذهبهم نجدها في كتب النحويين، وقد أشبعت بحثًا، لذلك نكتفي بالإشارة إليها فقط. (ينظر: الاسترابادي، د.ت: ٣/ ١٦٣، والأشموني، ١٩٩٨م: ١/ ٤٠، و٣/ ٩١، و ١٠٢ -١٠٣، والأزهري، ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨١، و٢٩٣-٢٩٤، والسيوطي(الهمع)، د.ت: ٣/ ١٠٤-١٠٥).

وعندما نأتي إلى معرفة حقيقة اسم الفعل، وحدوده وصفاته وماهيته عند النحويين وتعريفهم لـهذا المصطلح، فأوَّلُ من نقِفُ عنده هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)،الذي لم نجد لديه تعريفًا لأسماء الأفعال، فأردنا معرفة تصوره لهذه الألفاظ من خلال كتاب العين، فكما هو معلوم أنَّ الكلمةَ هي إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف، وهذا ما كان معلومًا عند الخليل الذي صادفته هذه الكلمات، التي لم يجدها تشبه واحدًا من هذه الأقسام الثلاثة، لذلك لم يصنفها، فقال في معرض كلامه عن اسم الفعل (صه): "إنَّها كلمةُ زجرٍ للسكوت" (الفراهيدي، ١٩٨٣: ٣/ ٣٤٥)، ولم يبيِّن نوع هذه الكلمة أهي اسم أم فعل أم حرف، وفي مواضع أخرى من كتابه قال عن أسماء الأفعال: إنَّها تستعمل للزجر، وإذا سلّمنا بأنَّ الزجر لا يكون إلَّا نهيًا مشدَّدًا، والنهي أمر بترك الفعل، نخلص إلى أنَّ هذه الكلمات أقرب ما تكون إلى الفعل منها إلى الاسم، ونجد أنَّ الخليل – رحمه الله – عدَّ في مواضع أخرى من كتابه هذه الألفاظ

= النحوي، وُلِد بمالقة سنة خمسٍ وعشرين وستّمائة (٦٢٥هـ)، محدث ورد إلى مصر لطلب الحديث، ولقاء المشايخ والعلماء فسمع بها على جماعة من أهلها ومن القادمين إليها وخرج وانتخب، وجمع وكتب، ثم رحل إلى دمشق فسمع بها من جماعة من شيوخه من أصحاب يحيى الثقفيّ (ينظر: ابن الصابوني: ١/ ٨٦، وشمس الدين(تاريخ الإسلام): ٤٩/ ٩٥، والصفدي: ١/ ١٦٣)، وكتب بخطّه الكثير، وكان سريع الكتابة والقراءة، شديد العناية بالطّلب، كثير الفوائد، ديِّنًا فاضلًا، جيّد المشاركة في العلومكتب عنه: الشّريف عز الدّين، وأفاد الطَّلَبَة. ينظر: شمس الدين(تاريخ الإسلام): ٤٩/ ٩٥، والصفدي: ١/ ١٦٣)، توفي -رحمه الله- شابًا عن سبع وثلاثين عامًا يوم الخميس الثامن من شعبان،وقيل: الثاني من جمادى الأولى سنة "اثنتين وستين وستمائة" (ت٦٦٢هـ)، بالقاهرة ودفن من يومه بالقرافة. (ينظر: ابن الصابوني: ١/ ٨٦، وشمس الدين(تذكرة الحفاظ):٤ / ١٥٧).

(١) يعدُّ السيوطي أوَّل من ذكر ابن صابر على ما اطلعنا عليه من الكتب النحوية، وعدِّ الخالفة القسم الرابع من أقسام الكلم.

حروفًا، إذْ قال: "وهاء: حرفٌ يستعمل في المناولة، تقول هاء وهاك"(الفراهيدي، ١٩٨٣م: ٤/ ١٠٢).

والمراد بالحرف: الكلمة عند النحويين القدماء، إذ لم يكن المصطلح مستقرًا بمفهومه، الذي عُرف عند المتأخرين، وهذا يعني أنَّ هذه الألفاظ كلمات ولم يجعله الخليل من الأسماء ولا من الأفعال فلمَّا لم يجد الخليلُ في اسم الفعل علامة الفعل، ولا علامة الاسم، عدَّه حرفًا– أي كلماتٍ–وهو ما ليس باسمٍ، ولا فعلٍ.

ونقف بعد الخليل عند تلميذه سيبويه (ت١٨٠هـ) – رحمه الله –،إذ لم نجده يُعرِّف (اسم الفعل) تعريفًا واضحًا، ولم يجعلْه قسمًا من أقسام الكلام الثلاثة المعروفة وإنَّما جعله قسمًا من الفعل لا قسيمًا له، قائلًا: "هذا باب من الفعل سُمِّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضوعها من الكلام الأمر والنهي" (سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤١)، وقال أيضًا: "واعلم أنَّ هذه الحروف التي هي أسماءٌ للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر؛ وذلك أنَّها أسماءٌ..." (سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤١).

نخلص ممَّا تقدّم أنَّ اسم الفعل عند سيبويه هو:

١- إنَّها أسماء لقوله: (سُمِّيَ الفعل به)، وهذا من جهة الشكل والتركيب؛ لأنَّ تراكيب الفعل معروفة، فلمَّا لم تشبه أيَّ تركيبٍ منها جعلها من الأسماء؛ لتنوَّع أشكال تراكيبها، وكثرتها كثرة يصعب حصرها.

وهي نوع خاص من الأفعال، ليست من (الفعل الحادث)، الذي قد يريد به فعلي الماضي والمضارع؛ لكونها حدثًا، واسم الفعل أغلبه اسم لفعل الأمر، قال: "... وإنَّما سُمِّي بها الأمرُ والنهي، فَعمِلَت عملَهما ولم تجاوِز، فهي تقوم مقام فِعْلِهما" (سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤٣).

٢- أنَّها (أسماء الأفعال) مشتقَّة – أي مأخوذة- من فعل الأمر؛ لأنَّ موضوعها – أيْ أكثر أسماء الأفعال- من الكلام الأمر والنهي؟

٣- عاد سيبويه فوصف هذه الأسماء بأنَّها حروفٌ، وهي أسماء للفعل، كما وصفها الخليل -رحمه الله – من قبل بأنَّها حروف زجرٍ، والمراد بالحروف – أي كلمات - كما بيَّنا فهي ليست أسماءً ولا أفعالًا.

إلى هذا الحد لم يحكمِ النَّحويون في حقيقة أصل اسم الفعل، فما زال اسم الفعل عندهم مترددًا بين القسمين: الحرفية والاسمية، حتى جاء المبرد (ت٢٨٠هـ) – رحمه الله – الذي وضع حدَّ الأسماء الأفعال وحدَّد جنسها بالاسمية بقوله: "هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولكنها أسماء وضعت للفعل تدلُّ عليه فأجريت مجراه" (المبرِّد، ٢٠١٠م: ٣/ ٢٠٢)،ولم يذكر المبرد كسابقيه لاسم الفعل وصفًا غير هذا الوصف، فهي عنده أسماء وضعت لمعنى الفعل، وعلى منواله نسج من جاء بعده من النحويين في عدِّه اسمًا كابن السراج (ت٣١١هـ) - رحمه الله - الذي

وضع بابًا لأسماء الأفعال في أصوله سمَّاه "باب الأسماء المبنية المفردة التي سُمِّيَ بها الفعل" (ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ٢/ ١٣٠)، لكنَّه عاد سريعًا وذكر أنَّ أسماء الأفعال حروفٌ سُمِّيت بها الأفعال، وذلك عند حديثه عن (صه، ومه)، فقال: " فهذان حرفان مبنيان على السكون سُمِّي الفعل بهما" (ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ٢/ ١٣١).

ويبدو واضحًا هذا الاضطراب في حقيقة هوية اسم الفعل وتردِّده بين الاسمية والفعلية عند ابن السرَّاج،الذي قدَّم لاسم الفعل هذا التعريف فقال عنه:"حرف سُمِّيَ به الفعل"، فوصفه بأنَّه حروف أي كلمات ووضحنا مسبقًا المراد بأنَّ وصفهم لهذه الألفاظ بأنَّها كلمات يعني أنَّها ليست أسماء حقيقية ولا أفعالًا حقيقية، وعاد فوصف هذه الألفاظ بالاسمية حين قال: (سُمِّيَ به)، وبالفعلية حين قال: (سُمِّيَ به الفعل).

وظلَّ الحالُ على ما هو عليه في تردد النَّحاة في هذه الكلمات بين الاسمية والفعلية، فنجد أنَّ ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ورضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ) نسجوا على منوال جمهور البصريين في جعله أسماء لألفاظ الأفعال، فهي أفعال من حيث المعنى، وأسماء من حيث اللفظ. (ينظر:ابن مالك(شرح الكافية الشافية)، ٢٠١٠م: ٢/ ٤٦، الأستراباذي، د.ت: ٣/ ١٦٣، و١٦٦).

فجعل ابن مالك أسماء الأفعال أسماءً، فهي من الأسماء التي لا تقبل الإسناد باعتبار المعنى الذي يختصُّ بالأسماء، وإنَّما هي كلمات يُسند ما لمعناها إلى نظيرها فـ (صه) لا يقبل الإسناد الوضعي، وإنَّما يقبله نظيره (السكوت)، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى (صه)؛ لتوافقهما معنًى ونوعًا. (ينظر: ابن مالك(شرح التسهيل)، ٢٠٠١م: ١/ ١٦-١٧).

ويرى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أنَّ أسماء الأفعال إنَّما هي أسماء "وضعت لتدلَّ على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماء على مسمياتها"، فهي عنده أسماء تدلُّ على معاني الأفعال.(ابن يعيش، د.ت: مج٢: ٤/ ١٧٢).

وجعله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) – رحمه الله –نائبًا عن الفعل حين قال: "اسمُ الفعلِ: ما ناب عن الفعل معنى واستعمالًا: كـ(شتان)، و(صه) و(أوَّه)". (الأندلسي، ابن هشام(أوضح المسالك)، ١٩٨٦م: ٣/ ١١٦، وينظر: الأندلسي، ابن هشام(شرح شذور الذهب)، ٢٠١١م: ٤٠٧).

وعند وصولنا للقرن الثامن الهجري ظهر توجيه جديد لأسماء الأفعال وهو ما ذكره أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، من أنَّ بعض المتأخرين ذهبوا إلى أنَّ أسماء الأفعال ليست أسماءً، ولا أفعالًا، ولا حروفًا وإنَّما هو قسم رابع من أقسام الكلم يُسمَّى بـ (الخالفة). (ينظر: الأندلسي، أبو حيَّان، ١٩٩٨م: ٥/ ٢٢٩٨)، دون أَنْ يذكر لنا أبو حيَّان هؤلاء النحاة

الذين ذهبوا هذا المذهب. ونسب السيوطي (ت٩١١هـ) -رحمه الله- هذا التقسيم لنحوي أندلسي وهو (أحمد بن صابر، أو أبا جعفر النَّحوي) ذاكرًابأنَّه عدَّ اسم الفعل القسم الرابع من أقسام الكلام، وسمَّاه بـ(الخالفة)، فقد نقل عنه السيوطي رأيه في كتابيه الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع دون أن يذكر اسمه في عدد من المواضع، بل كنَّى عنه في موضع في الهمع بقوله: بعض النحويين(ينظر: السيوطي(الهمع)، د.ت: ١/ ٢٥).

وذكر في موضع آخر من الهمع رأي ابن صابر وبأنَّه أطلق على القسم الرابع من أقسام الكلم اسم (المخالفة). (ينظر: السيوطي(الهمع)، د.ت: ٣/ ١٠٤).

ونسب د. تمام حسان مصطلح الخالفة إلى الفرَّاء(ت٢٠٧هـ).(ينظر: حسَّان، تمَّام،٢٠٠٤م: ٨٩).

وقد ورد مصطلح (الخلفة) في كتاب معاني القرآن في تفسيره للآية (٢٤) من سورة النساء في قوله: "وقال الشاعر:

يا أيُّها المائح دلــوى دونكا

إنِّي رَأَيْت الناس يحمدونكا

الدلو رفع، كقولك: زَيْدُ فاضربوه، والعرب تقول: الليل فبادروا، والليل فبادروا، وتنصب الدلو بمضمر فِي الخلفة كأنَّك قلتَ: دونك دلوى دونك". (الفرَّاء، د.ت: ١/ ٢٦٠).

إلَّا أنَّنا نستبعد من يذهب إلى أنَّ المراد بـ (الخلَفَة) هو (الخالفة) نفسها، بلْ نرجِّح أَنْ يكون مراد الفرَّاء به هو ما جاء خلف كلمة الدلو، وهو اسم الفعل (دونك)، فالخلفة هنا مراد بها ما يقابل الأمام.

ومن اللافت للنظر أنَّ د. تمَّام حسَّان أرجع مصطلح الخالفة (خالفة الفعل) إلى الفرَّاء، مستندًا كما ذكر إلى ما رواه الأشموني في باب أسماء الأفعال، لكنَّنا عندما نعود إلى شرح الأشموني لا نجد ما ذكره د. تمَّام من نسبة الأشموني هذا الرأي إلى الفرَّاء، وإنَّما ذكر الأشموني هذا الرأي قائلًا: وقيل إذ جاء في شرح الأشموني: "وقيل: هي قسم برأسه يُسمَّى خالفة الفعل". (الأشموني،١٩٩٨م: ٣/ ٩١).

وبذلك نقول بـأنَّ أوَّل من جعل اسم الفعل قسمًا قائمًا برأسه: أحمد بن صابر، كما ذكر السيوطي ذلك في قوله: "زاد أبو جعفر بن صابر قسمًا رابعًا سمَّاه الخالفة، وهو اسم الفعل" (السيوطي(الأشباه والنظائر)، ٢٠٠٧م: ٣/ ٥٥، وينظر: السيوطي(الهمع)، د.ت: ٣/ ١٠٤)، وبذلك يكون ابن صابر قد أنهى النزاع في تردد اسم الفعل بين الأقسام التي حُدِّدت بها الكلمةبهذه الزيادة، ولقي رأيه هذا قبولًا لدى عددٍ من النَّحويين ممَّن جاء بعده حتى يومنا هذا، فقد تبعه المحدثون، الذين لم يكن حظهم في تعريف أسماء الأفعال أفضل من القدامى، وإنَّما وجدنا عندهم الخلاف الموجود لدى القدماء في تعريفهم لأسماء

الأفعال، فقد عرَّف الأستاذ عبَّاس حسن أسماء الأفعال بقوله: "اسمٌ يدلُّ على فعلٍ معيَّن، ويتضمن معناه، وزمنه، وعمله من غير أنْ يقبلَ علامته، أو يتأثر بالعوامل" (حسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١٠٩ – ١١٠)، لكنَّه ذهب مذهب ابن صابر في جعله القسم الرابع من أقسام الكلام، فرَجَّح الرأي الذاهب إلى جعل (أسماء الأفعال)، قسما رابعًا من أقسام الكلم وهو ما يُسمَّى بالخالفة، أي أنَّه فيما بيَّنه: خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه (حسن، عباس، ٢٠٠٧م: الهامش (١): ٤/ ١١٠ – ١١١)، وكذلك عدَّ كلٌّ من د. تمَّام حسان ود. فاضل مصطفى الساقي، أسماء الأفعال قسمًا خاصًا من أقسام الكلام أطلقوا عليه تسمية (الخالفة)،(ينظر: حسَّان، تمَّام، ٢٠٠٤م: ١١٣، والساقي، ٢٠٠٨م: ١٩٠)، وتبعهم في ذلك أحد الباحثين المحدثين[1]، غير أنَّ تمَّام حسَّان سمَّاها بـ (خالفة الإخالة). (ينظر: حسَّان، تمَّام (اللغة العربية معناها ومبناها)، ٢٠٠٤م: ١١٣، والخلاصة النحوية، ٢٠٠٠م: ١٥٢-١٥٣)، وعبَّر د. فاضل صالح السامرائي عن أسماء الأفعال بكونها ألفاظ وعرَّفها قائلًا: "وهي ألفاظٌ تؤدِّي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها، وليست هي على صيغها فسمَّاها النَّحاة أسماء الأفعال"(السامرائي، د.فاضل صالح، ٢٠٠٣م: ٤ / ٣٤).

وهذا التعريف هو الأقرب إلى الصواب في رأينا؛ لأنَّ الأنسب أنْ نعبِّر عن أسماء الأفعال بالألفاظ المؤدية معاني الأفعال؛ لكونها كما سنبين لاحقًا أفعالًا بدائية، لذلك لا يصح أنْ نجمعَ بين مصطلحي الاسم والفعل في مسمّىً أو مصطلح واحد.

ممَّا تقدّم ظهر لنا أنّ هذه الكلمات سُمِّيَت باسمين هما: أسماء الأفعال، والخالفة، فالمصطلح الأول أطلقه البصريون على أسماء الأفعال؛ لأنَّهم حين نظروا إلى خصائصها وسماتها احتاروا في أمرها إذ لم تنطبق عليها خصائص الأسماء التي وضعوها للأسماء، كما أنَّ خصائص الأفعالومميزاتها لم تنطبق عليها كلها، فهي ليست أفعالًا، وإن تضمنت معاني الأفعال؛ لتضمنها ما يختصُّ بالأسماء، وهو التنوين اللاحق ببعضها، كما أنَّها ليست أسماءً، لدلالتها على الحدث المقترن بالزمن، فهي عند البصريين في منزلة بين بين؛ لذلك أطلقوا عليها أسماء الأفعال. (ينظر: على المنهج العلمي الحديث، المخزومي(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ١٩٩٦م: ١٤٠، والسامرائي، د. فاضل، ٢٠٠٣م: ٤/ ٣٤).

ولذا عندما ننظر في حقيقة هذه الكلمات التي سمِّيت بأسماء الأفعال لا نجد أنَّ تسميتها كما يرى د. إبراهيم السامرائي تسمية اعتباطية. (ينظر: السامرائي،

(١) وهو أحمد محمد أحمد عويش في رسالة الماجستير (أسماء الأفعال بين اللغة والنحو)، (إذ بنى الباحث رسالته على فكرة الخالفة).

د.إبراهيم، ١٩٦٨م: ١١٧). بخلاف ذلك كان للأستاذ علي النجدي رأيأوجه في سبب التسمية ومعناها، فهو يرى أَنَّ اسم الفعل عند جمهور البصريين اسم "لكن لا كالأسماء؛ لأنَّه ينوب عن الفعل ويؤدِّي معناه؛ لذلك لم يكتفوا بإطلاق لفظ الاسم عليه، بل أضافوه إلى الفعل واختصوه به، فقالوا اسم الفعل، أي: الاسم الذي يدلُّ على الفعل، كما يدلُّ كلُّ اسمٍ آخر على مسمَّاه، وهو عند الكوفيين فعل من عموم الأفعال، ويحتجُّون لفعليته بأنَّه يدلُّ على ما يدلُّ عليه مسمَّاه وهو الحدث والزمان الذي يكون فيه"[1].

أمَّا المصطلح الثاني الذي وضع لهذه الكلمات والذي جعل قسمًا رابعًا لأقسام الكلام فهو:مصطلح (الخالفة)، والعجيب في هذا المصطلح الجديد أمران: الأول- أَنَّه جاء بثلاث صورٍ هي: (خالفة الفعل)عند الأشموني، و(الخالفة) عند السيوطي في مانقله عن ابن صابر، و(خالفة الإخالة) عند تمام حسان، أمَّا الأمر الآخر–فإنَّ أحدًا من النَّحويين القدماء لم يبيّن المراد بالخالفة ولا سبب تسمية هذه الكلمات بها، غير ما ذكرناه آنفًا من تفسير الأستاذ عباس حسن للخالفة بأَنَّه: "بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله وزمنه"، ونحن نتفق مع هذا الرأي في توثيق الصلة بين هذه الكلمات والأفعال بيد أَنَّنا نرى أنَّ الفعل خليفتها، وليس العكس فهي في تصوّرنا أقدم من الأفعال، أمَّا مصطلح الخالفة فعلى العموم نراه ملائمًا لهذه الكلمات لكونها كلمات قديمة تخلفت عن التغيير والتطوّر، وظلّت على صورتها البدائية الأولى، وخالفت صور الفعل الحالية التي نراها اليوم، أمَّا مصطلح (خالفة الإخالة) عند د.تمام حسَّان فيقصد بالإخالة: الإفصاح فالخالفة عنده أسلوب إفصاحي إنشائي تأثيري انفعالي، ووضع ضمن الخالفة عددًا من الموضوعات النَّحوية التي درسها النَّحويون في أبواب مختلفة، وهي (الإخالة، والصوت، والتعجب، والمدح والذم، والندبة والاستغاثة). (ينظر: د.تمّام حسان(اللغة العربية)، ٢٠٠٤م: ٨٨ – ٨٩)، فالخوالف عنده: "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أيْ في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه". (حسَّان، تمّام (اللغة العربية)، ٢٠٠٤م: ١١٣، وينظر: حسَّان، تمّام (الخلاصة النحوية)، ٢٠٠٠م: ١٥٢)، وواضح من هذه التسمية أنّها أطلقت بوصف الوظيفة والعمل لا بوصف الأصل والمنشأ الذي ينصبُّ بحثنا عليه.

المبحث الثاني

أقسام أسماء الأفعال

للوقوف على أصل أسماء الأفعال لابدَّمن إنعام النظر فيها، ولأجل ذلك يمكن تصنيفها إلى أكثر من

(١) نقلًا عن مصطفى جواد وجهوده اللغوية، د. محمد عبدالمطلب البكاء: ٢٢٣.

وجهٍ واحدٍ وَفْقَ اعتباراتٍ مختلفة كما هو موضَّح فيما يأتي:

أولًا: باعتبار الدلالة على معنى الفعل تقسم الخالفة إلى ثلاثة أقسام: الماضي والمضارع والأمر.

اسم الفعل الماضي ويشمل: (هيهات، بمعنى: بعُدَ، و سُرعان وسَرعان وسِرعان، بمعنى: أَسْرَعَ، وشتَّان، بمعنى: افترقَ، وبطآن، بمعنى: بطُؤَ، ووشكان، بمعنى: سرعان أيْ: أسرع).(ينظر: الزمخشري: ١٣٣، ١٤٠- ١٤٢، وابن مالك(شرح الكافية الشافية)، ٢٠١٠م: ٢/ ٤٤، والأندلسي، أبو حيَّان، ١٩٩٨م: ٥/ ٢٣٠٣-٢٣٠٤، والأندلسي، ابن هشام(أوضح المسالك)، ١٩٨٦م: ٣/ ١١٦، وحسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١١٣).

اسم الفعل المضارع ويشمل: (أُفٍّ، بمعنى: أتضجرُ، وأَوَّاه، بمعنى: أتوجع، وآه، بمعنى: أتوجع، أوأتألم، وواها، وواهًا، بمعنى: أتعجب، ووا، بمعنى: أتعجب، ووي، و(ويكأنَّه)، بمعنى: أتعجب أو أعجب، وإخٍ، وكخٍ، بمعنى: أتوجع أو أتكرَّه، (ينظر: الأندلسي، ابن هشام(أوضح المسالك)، ١٩٨٦م: ٣/ ١١٦ - ١١٧، الأزهري، ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨٣ – ٢٨٤، والسيوطي(همع)، د.ت: ٣/ ١٠٧، وحسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١١٢)، وأخّ، بمعنى: أتعجب، وبخّ، بمعنى: أتعجب، وبحّ، بمعنى: أتعجب، وبدّ، بمعنى: أتعجب).(ينظر: ابن يعيش، د.ت: مج/٢: ٤/ ٢٤٢- ٢٤٣، والأندلسي، أبو حيَّان، ١٩٩٨م: ٥/ ٢٢٩٣).

١- اسم فعل الأمر ويقسم إليثلاثة أقسامٍ:

اسم فعل أمر سماعي: وهو: (صه، بمعنى: اسكُت، ومه، بمعنى: اكْفِفْ، أو انْكَفِفْ، وآمين، بمعنى: استجب (ينظر: الأنصاري، ابن هشام(أوضح المسالك)، ١٩٨١م: ٣/ ١١٦، الأزهري٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨٢، والصبان، ٢٠٠٢م: ٣/ ٢٨٧- ٢٨٨)، وإيهِ، بمعنى: استمر أو حدِّث، وإيهًا، بمعنى: كف أو ابتعد، وده، زجر بمعنى: اضرب، وهَلُّمَ، بمعنى: أقبل، أو قرِّب، أو أحضر فـ (هلمَّ زيدًا)، أي: قرِّبه أو أحضره، وحيَّ، وحيَّهل: بمعنى أقبل، وعجِّل، أو ائتِ، وهات، بمعنى: أعطِ، وهيَّا، بمعنى: أسرِع، وتيد وتَيْدَخَ، بمعنى: أمْهِلْ، وويها، بمعنى: حرِّضْ، وأغِرْ، قد، وقط، وبَجَلْ بمعنى: اكتفِ،وانتهِ. (ينظر: الزمخشري،٢٠٠٦: ١٣٢- ١٣٤، الأستراباذي، د.ت: ٣/ ١٧٥ – ١٨٣، الأشموني، ١٩٩٨م: ٣/ ٩٢، والصبان، ٢٠٠٢م: ٣/ ٢٩٠، وحسن، عباس،٢٠٠٧م: ٤/ ١١٢).

أ- اسم فعل أمر قياسي: وهو ما كان على وزن (فَعَالِ) نحو: (حذارِ، بمعنى: احذر، ونزالِ، بمعنى: انزل، وتراك، بمعنى: اترك، ومناع، بمعنى: امنع، ودراكِ، بمعنى: ادرك، وبدارِ، بمعنى: بادِر، وزحامِ، بمعنى: ازحم، و...). (ينظر: ابن يعيش،

د.ت: ١٣٢ - ١٣٣، و حسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١١١).

ج- اسم فعل أمر منقول:

منقول من مصدر، ويشمل: (رويدك، بمعنى: تمهَّل، ورويد، بمعنى: أمهل، أو إمهال، وبَلْهَ، أيْ: دَعْ، أو أترك، و...). (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٦م: ١٣٢، و١٣٥ – ١٣٦، وابن يعيش، د.ت: مج/ ٢: ٤/ ١٧٦، و١٨٩، و٢٠٣، والأستراباذي، د.ت، ٣/ ١٧٢ – ١٧٤، والأزهري، ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨٦، ١١٦، والسامرائي، د. فاضل، ٢٠٠٣م: ٤/ ٣٩).

منقول من الجار والمجرور، ويشمل: (عليك، عليَّ، عليكم، وعليه، بمعنى: الزم، أو تمسك، أو اعتصم بحسب السياق، وإليك، بمعنى: ابتعد وتنحَّ، وخذ، وإليَّ، بمعنى: أقْبِلْ، وعنك، عنكم، عني...). (ينظر: سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤٩، والأستراباذي، د.ت: ٣/ ١٨٧، والأزهري، ٢٠٠٦م: ٢/ ٢٨٦ – ٢٨٧، وحسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١١٤).

منقول من الظرف، ويشمل: (دونك، بمعنى: خذهُ، وعندك، بمعنى: خذهُ، ولديك، بمعنى: خذهُ، ومكانك، بمعنى: اثبت، وبعدك، وأمامك، بمعنى: تقدَّم، ووراءك، بمعنى: تأخّر). (ينظر: سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤٩، والزمخشري، ٢٠٠٦م: ١٤٤، والأندلسي، ابن هشام (وضح المسالك)، ١٩٨١م: ٣/ ١١٨).

منقول من حرف التنبيه ويشمل: (ها، وهاك، وهاءَ، بمعنى: خذهُ). (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٦م: ١٣٢، و١٣٣، والأستراباذي، د.ت: ٣ / ١٧١، وابن يعيش، د.ت: مج/ ٢: ٤/ ١٩٥، والسيوطي(الهمع)، د.ت: ٣/ ١٠٥).

ثانيًا: باعتبار الوضع قسموها إلى: المرتجل والمنقول (من مصدر، وظرف، وجار ومجرور) والمعدول.

ثالثًا: باعتبار المبدأ قسموها إلى: سماعية وقياسية.

رابعًا: باعتبار الأسلوب قسموها إلى: الخبر والإنشاء.

إنَّ تقسيم أسماء الأفعال على أساس الدلالة إليمعنى الفعل الماضي والمضارع والأمر جاء من صيغ الفعل الثلاث: فعل، يفعل، اِفعل، أي من حيث الدلالة الزمنية التي يكتسبها الفعل من صيغته، وعندما نأتي إلى أسماء الأفعال لا نجدُ شيئًا من ذلك ينطبق عليها ولا على لفظة واحدة من ألفاظها؛ ذلك أنَّ الفعل إذا كان يدلُّ على الحدث والزمن من خلال الصيغة، فإنَّ أسماء الأفعال لا تخضع لشيء من ذلك فهي لا تدل على الحدث أو الزمن إنَّما الفعل الذي يؤَّول بها هو الذي يدل على الحدث والزمن، وهذه واحدة من الأمور التي تختلف فيها أسماء الأفعال عن الفعل.

أمّا تقسيم أسماء الأفعال باعتبار الوضع إلى مرتجل ومنقول، فالعبرة في معرفة أصل أسماء الأفعال هو

القسم المرتجل منها لأنَّ "اسم الفعل المرتجل أحق أَنْ يكونَ أقدم من المنقول؛ لأنَّ الارتجال يعني الوضع، والنقل يعني التحوَّل من سابق إلى لا حق فهو أقرب إلى طفولة اللغة من المنقول". (البكاء، ١٩٨٧م: ٢٢٤- ٢٢٥).

كما أنّ المنقول معروف أصله، أمَّا المرتجل منها فيرى د.مصطفى جواد أنَّها أفعال قديمة جامدة إذْ يقول: "وهذه أسماء الأفعال المرتجلة ما هي إلَّا أفعال قديمة جامدة ومنها ما هو في دور التطور من الجمود إلى التصرف الابتدائي، مثل: هلُمَّ يا رجل أيْ: تعال، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر في لغة أهل الحجاز، كقوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وأهل نجد كانوا يصرفونه فيقولون للاثنين هلُمَّا، وللجمع هَلُمُّوا، وللواحدة هلُمِّي، وللنساء هلُمِّنَّ، فلماذا لا تضاف أسماء الأفعال إلى (الأفعال الجامدة)". (د. مصطفى جواد(المباحث اللغوية)، ١٩٥٥م: ٥، وبنظر: د. مصطفى جواد(وسائل النهوض)، ١٩٦٠م: ١٣٩، والبكاء، ١٩٨٧م: ٢٢٠).

ولعلَّ السبب الذي أدَّى بالنحويين إلى إدراج هذه المواد الكثيرة تحت هذا المصطلح، وإن كانوا مختلفين في وضعها تحت أي قسم من أقسام الكلام، هو حرصهم على الإحاطة بجميع جوانب الظاهرة اللغوية، وأنْ يشمل الدرس النحوي جميع مواد العربية؛ لذلك لم يتركوا شيئا إلَّا ووضعوه تحت الدرس والتحليل.(ينظر: السامرائي، د. إبراهيم (النحو العربي نقد وبناء)، ١٩٦٨م: ١١٧).

وقديكون سرَّ اختلاف النحويين في حقيقة أسماء الأفعال في عدَّها اسمًا أو فعلًا يعود إلى كونهم صرفوا جهودهم إلى المسائل اللغوية الأكبر مجالًا في هذه اللغة، ما جعلهم ينصرفون عن مسألة في غاية الأهمية، ولم يعتنوا بها عناية كبيرة، وهي دراسة هذه الكلمات التي وجدوها واحتاروا في أمرها من الناحية التاريخية والبحث عن أصولها وجذورها، ومتابعتها، ودراسة التطورات التي حصلت لها، والتغيرات التي لحقتها نتيجة تقادم الأيام ومعرفة الأطوار التي مرَّت بها، وإن كان هذا الأمر يتعلق بمسألة نشأة اللغات، التي مازالت إلى يومنا هذا مثار الجدل، فكأنَّما اللغة وضعتْ جملة واحدة بهذه الصورة التي وصلت إلينا، وهذا أمر غير منطقي فنشأة اللغة مرت بمراحل كثيرة، وأطوارًا متعدِّدة، وحصلت لها تطورات كبيرة إلى أنْ وصلت اللغة العربية إلى الكمال والنضج والتمام.

ويرى د. مهدي المخزومي أنَّ اسم الفعل من الألفاظ البدائية التي كانت من الأبنية الأولى، التي تطورت حتى استقرت على هذه الصيغ الفعلية المعروفة وبتخلفها عنها اختلفت عن الأفعال في اللفظ والحكم. (ينظر: المخزومي(مدرسة الكوفة)، ١٩٨٦م: ٣٠٨)، وأطلق عليها مصطلح (الأفعال المتخلفة)؛

فهي أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها وفي استعمالاتها؛ ذلك أنَّ أبنيتها تختلف عن أبنية الأفعال، كما أنَّه لا يتصل بها الضمائر كما تتصل بالأفعال، فهذه الكلمات عنده أفعال حقيقة، – موافقًا في ذلك مذهب الكوفيين – إلَّا أنَّها مختلفة عن الأفعال؛ في كونها لا تتصرف تصرفها، وتختلف عنها أيضًا في صياغتها وأبنيتها، ولا تتصل بها اللواحق، من ضمائر وتاء التأنيث (ينظر: المخزومي(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، د.ت: ١٤١)؛ لذلك يرى د. مصطفى جواد أنَّ من أبواب النحو التي ينبغي إيصادها، باب أسماء الأفعال المرتجلة الدالة على جمود، وأسماء الأفعال المنقولة. (ينظر:د. مصطفى جواد(وسائل النهوض)، ١٩٦٠م: ١٣٩).

وذهب د. إبراهيم السامرائي المذهب نفسه إذ قال في تعريفه لأسماء الأفعال: "والحقُّ أنَّها مواد فعلية قديمة جمدت على هيئة مخصوصة، فلم يتصرف فيها تصرُّف الأفعال، على أنَّنا ينبغي أنْ ننظرَ إليها أفرادًا؛ وذلك لأنَّ لكلِّ طائفةٍ منها بناءً خاصًا، وطريقةً في الاستعمال". (السامرائي، د. إبراهيم(الفعل زمان هو أبنيته)، ١٩٨٣م، وقال عن حقيقة أسماء الأفعال المرتجلة أيضا: " مواد قديمة حفلت بها العربية للإعراب عن حاجات نفسية وحكايةٍ لها، ثمَّ توسع فيها فاستعملت استعمال الأفعال، وهي من أجل ذلك بداية ظهور الأفعال في العربية في مراحل نشوئها وتطورها". (السامرائي، د. إبراهيم(الفعل زمان هو أبنيته)، ١٩٨٣م: ١٢٤).

ونلحظ من تعريفه هذا أنَّه صنَّف (أسماء الأفعال) من أقسام الكلام بجعلها أفعالًا على الرغم من ملاحظته اختلافها عن الأفعال وإدراكه لخاصية من خصائص أسماء الأفعال وهي توغلها في القدم، إذًا فهم يرون أنَّ أسماء الأفعال من الكلمات البدائية، والمواد اللغوية القديمة التي جمدت على هيئة مخصوصة.

لعلَّ النظرية الثنائية واحدة من الأمور التي يمكن بواسطتها إثبات قدم هذه الألفاظ؛ فاللغة الإنسانية في بداية نشأتها تألفت من أصوات أحادية ثمَّ تطوَّرت إلى الثنائية فالثلاثية التي استقرَّت عليها اللغة العربية، فضلًا عن كونها سمة من سمات اللغات السامية، وهذه الألفاظ الثنائية آثار تدلَّ على أوَّلية نشأة اللغة، احتفظت بها العربية واستعملتها، وهذا الأمر استند إليه د. إبراهيم السامرائي في إثباته قدم هذه المواد اللغوية، إذ قال:" قلت: إنَّها مواد قديمة والذي يقوي قدمها عندي أنَّها ثنائية فهي مثلًا: (وَيْ، وأف، وصَهْ، وأوه، ومَهْ، وبله)، وغير ذلك، وقد تلمح أنَّ شيئًا من هذه قد أصبحت ثلاثية، فأقول لك: إنَّها أصوات ثنائية تعرب عن هذه المعاني الإنسانية الأولى غير أنَّ العربية أخضعتها للاستعمال، وإخضاعها للاستعمال جعل منها ثلاثية لتستقيم مع نظائرها من الكلمات العربية".

(السامرائي، د. إبراهيم (النحو العربي نقد وبناء)، ١٩٦٨م.

ولم يكتفِ د. إبراهيم السامرائي بذلك استدلالًا على قدم هذه الألفاظ التي سمَّاها النحويون بأسماء الأفعال، بل زاد أنَّ هذه الألفاظ قد تكون في الأصل أحادية متكونة من صوت واحد، ثمَّ انتقلت اللفظة إلى الثنائية، كمَّا وصلت إلينا، يقول: "وأنا أضيف هنا أنَّ هذه الثنائيات ربَّما كانت صوتًا واحدًا وهو (الصاد) في (صه)، و(الميم) في (مه)، وما زلنا نستعمل صوت الصاد أو صوت السين للإعراب عن السكوت، أوعند طلبه، أمَّا الهاء فهو حرف آخر يحسن السكوت عليه، ثمَّ لتنتقل الكلمة فيه من صوت بسيط إلى مركب فتكون كلمة، إذًا (صه) حكاية لما يطلب به السكوت، وقد لَّمح اللغويون هذا، فسمَّوا الهاء هاء السكت، وهذه الهاء هي نفسها في (أوه) لإظهار الألم". (السامرائي، د. إبراهيم (النحو العربي نقد وبناء)، ١٩٦٨م.

وخرج أحد الباحثين وهو أحمد محمد أحمد عويش بعد دراسته للنظرية الثنائية في أسماء الأفعال، ونظريات نشأة اللغة التي تنطبق عليها، وإثباته اشتقاقية عدد من هذه الأسماء، وانتماء بعضها للغات سامية قديمة، وانتهى إلى حقيقة كون هذه الأسماء موغلة في القدم بدليل هذه الأمور التي أثبتها لأسماء الأفعال قائلًا: "يمكن الخروج من كلِّ ذلك بحقيقة ثابتة وهي توغل الخالفة في القدم، وأحسب أنَّ امتزاج الاسمية والفعلية فيها يعود لهذا السبب، أعني توغلها في القدم". (عويش، ١٩٨٠م: ٩٣).

ومن الأسماء الثنائية في اللغة العربية فضلًا عن أسماء الأفعال والأصوات: بعض الأسماء العامة المعروفة (يد، دم، أخ، أب، حم، فم)، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة (ذا، ذي، تا، تي، ذه، ته)، والضمائر، وأسماء الظروف (إذ، مع، على)، (ينظر: عويش، ١٩٨٠م: ٨١)، وهذا يعني أنَّ الثنائية في اللغة لا تقتصر على أسماء الأفعال، بل تشاركها طوائف كثيرة من الكلم في العربية، ويرى أحمد محمد عويش أنَّ وجود هذه الثنائيات في العربية، فضلًا عن وجودها في بعض اللغات السامية – أو كما تُسمَّى لهجات شبه الجزيرة العربية[1] – أنَّ هذه الألفاظ تنحدر إلى اللغة الأم، التي انحدرت منه كل اللغات الأخرى، يقول: " أنَّها ترجع إلى أساس لغوي سحيق، إلى مرحلة تاريخية بدائية كانت اللغة العربية فيها ثنائية الأصول، وقد استطاعت أنْ تغالبَ التطور فتفلت من تأثيره، وتحافظ على أصولها الثنائية". (عويش، ١٩٨٠م: ٨١).

(١) إطلاق هذه التسمية (لهجات شبه الجزيرة العربية)، على اللغات السامية، للدكتورة ولاء صادق محسن أستاذة الصوت في قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات – جامعة بغداد.

وهذا ما أردنا إثباته وإقراره متفقين في ذلك مع أساتذتنا وعلماء العربية الأجلاء من أنَّ أسماء الأفعال في حقيقة الأمر ما هي إلَّا صورة أولية للفعل في بدء نشوئه قبل أن يلحقه التطور والتغيير بمرور العصور والأزمنة، فقد نما الفعل وتطور إلى أن وصل إلى صور الأفعال التي نعرفها الآن بخصائصها ومميزاتها، وهذا أمر طبيعي؛ لأَنَّ اللغة لا تكون ساكنة وإنَّما تمر بمراحل كثيرة من النمو والتطور، وهذا الأمر هو ما ذهب إليه د.مصطفى جواد، ود.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، والأستاذ علي النجدي[1].

بعد هذا العرض الذي قدَّمناه في أصل (أسماء الأفعال)، المرتجلة نؤيد الرأي الذاهب إلى عدِّها أفعالًا وليست أسماء أفعال، وأنَّها أفعال بدائية قديمة نطق بها الإنسان في بدء شروعه بالكلام الذي كان قليلًا يسيرًا في بدايته كبساطة الحياة البدائية، وقلَّة متطلباتها، فكان الكلام يسيرًا مقتصرًا على كلمات محدودة للطلب أو الزجر؛ لذا نجد أنَّ أكثر الأفعال التي نسميها بـ (الأفعال القديمة) أفعال أمرٍ وزجر ونهي، مثل: (صه، ومه، وكخ) وغيرها، وبإنعام النظر في أقسام (أسماء الأفعال) باعتبار الدلالة نجد وفرة واضحة وجليّة لاسم فعل الأمر، وأقلُّ منه بدرجة ملحوظة أسماء الأفعال المضارعة، وأقلُّ من هذه أسماء الأفعال الماضية، وهذا يدلُّ على صواب ما ذهبنا إليه من أنَّها بقايا من اللغة القديمة، وهو ما يؤيده المنطق لكثرة استعمال أفعال الطلب فيها، التي يقوم بها فعل الأمر، وقلة الأفعال الماضية والمضارعة التي تورد للوصف والإخبار، فهذه الأفعال القديمة كما وصفها سيبويه بأنَّ "موضعها من الكلام الأمر والنهي". (سيبويه، ٢٠٠٤م: ١/ ٢٤٢)، والذي يحدونا إلى القول بهذا أمور:

١- إنَّ العبرة في تحديد جنس الكلمة معناها لا شكلها، فلمَّا كان معناها (نهيًا أو أمرًا أو زجرًا) وهذه المعاني لا يقوم بها إلَّا الفعل، قلنا: بفعليتها.

٢- إنَّ علم اللغة الاجتماعي يربط بين تطور المجتمع وتطور اللغة فهما كفرسي رهانٍ لا يتخلف أحدهما عن الآخر، فلمَّا كانت الحياة في بدايتها يسيرة وأمورها محدودة لم يكن هناك شيءٌ كثيرٌ للحديث عنه، فكان الكلام في بدايته مقتصرًا على قضاء الحاجات الضرورية بالأمر والنهي، فكانت هذه الأفعال القديمة التي لا يمكن الاستغناء عنها؛ لذلك بقيت من اللغة القديمة وسلمت من الزوال، فنحن إذا تصوَّرنا الحياة البدائية ومتطلباتها وتفاصيلها اليسيرة تحتَّم علينا أنْ نحكم بلغة سهلة يسيرة قليلة الألفاظ كقلة متطلبات تلك الحياة، وقلة أغراضها واحتياجات الإنسان القديم إليها، فكلَّما كانت الحاجات كثيرة كان الكلام كثيرًا، وكلَّما كانت تفاصيل الحياة معقَّدة كان الكلام أكثر واللغة معقَّدة، ولا يخفى ذلك علينا، بل لو عقدنا

(١) ينظر: صفحة ١٣ و ١٤ من هذا البحث.

موازنة بين لغة سكان المدينة، ولغة سكان القرى للاحظنا ذلك بصورة جليَّة، فلو أخذنا قرويًا ومدنيًا لوجدنا وفرة في الكلمات عند المدني وزيادة ملحوظة لم نجدْها عند القروي في العصر الواحد، فإذا كانت لغة القروي تمثل لنا اللغة القديمة، ولغة المدني اللغة الحديثة إنْ جاز التشبيه تأكَّد لدينا قدم هذه الأفعال القديمة التي يعبَّر بهاعن الحاجات الضرورية الملحَّة، ولمْ يعبَّر بها عن الآراء والأفكار والمشاعر والأحاسيس؛ لأنَّها أي:(أسماء الأفعال) أغلبها إنشائية طلبية وليست خبرية.

٣- لعلَّ ما يؤيد قولنا: بأنَّها أفعالٌ قديمة، وأنَّها أوَّل ما نطق بها الإنسان واستعملها: أنَّنا نتكلَّم بهذه الأفعال القديمة مع الأطفال الذين لم يتكلَّموا ولَّما يعرفوا الحديث، فكلنا قد خاطب الأطفال الصغار ب ـ(كخ)، و(بف) وغيرها، فهذه لغة بدائية لو كلَّمت بها البالغين لاستنكروا ذلك منك.

٤- كما إنَّ ما يؤيد فكرة أنَّها (أفعال قديمة)، هو سيرها على نهج قانون التطور، وسنن تطور الأشياء جميعًا، فالأشياء تبدأ بسيطة شاملة، ثمَّ بعد ذلك تتشعب وتتعقد وتتمايز، فعلى سبيل المثال: الإنسان نفسه عندما يكون في بطن أمِّه في أسابيعه الأولى لا يمكن تميز جنسه، ولكن بعد أشهر يبدأ بالتميز، فيكون ذكرًا أو أنثى، بعد تطوره، والأمثلة على ذلك كثيرة، ومثل الإنسان لغته في البداية، إذ لم تكن للألفاظ أشكالُ أبنية خاصة تميُّز بعضها عن بعض، بل كانت معانيها هي التي تمييز بينها، فكان الفعل والاسم متشابهين في الشكل، كما هو الحال مع (اسم الفعل)، فشكله شكل الاسم ومعناه معنى الفعل، ولكن لَّما تطورت اللغة امتازت الأفعال عن الأسماء، فأصبح لكل منهما هيئات وأبنية خاصة به، بل تطوَّر الفعل حتى أصبح لكلِّ قسمٍ من أقسامه الثلاثة بناءٌ وشكلٌ يميزه عن بناء القسمين وهيئتهما الآخرين.

إذًا فأسماء الأفعال (أفعال قديمة) بقيت ووصلت إلينا من اللغة القديمة البدائية، أمَّا ما سرُّ بقائها على حالها وعدم اندثارها فلخصوصيتها وللأغراض التي تؤدِّيها، وقبل أَن نغلقَ هذا الباب نضيف هنا تصوَّرًا آخر تجلَّى لنا من خلال إنعام النظر في هذه الأفعال القديمة (أسماء الأفعال المرتجلة)، وهو أن تكون أسماء الأفعال أفعالًا في لغةٍ أخرى غير العربية، ونستند فيما نراه ما عدَّه صاحب رسالة الماجستير- أسماء الأفعال في اللغة والنحو- لكلمة (زوذزوذ) اسم فعلٍ استنادًا إلى ما ورد في لسان العرب "قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: سَمِعَ أَبو مَهْدِيّة رَجُلًا مِنَ الْعَجَمِ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ زُوذْزُوذْ، مَرَّتَيْنِ بِالْفَارِسِيَّةِ، فسأَله أَبو مَهْدِيَّة عَنْهَا فَقِيلَ لَهُ: يَقُولُ عَجِّلْ عَجِّلْ، قَالَ أَبو مَهْدِيَّة: فهَلّا قَالَ لَهُ حَيَّهَلَكَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا كَانَ اللهُ لِيَجْمَعَ لَهُمْ إِلَى العَجَمِيّة العَرَبِيّة". (ابن منظور،١٤١٤هـ: ١٤/ ٢٢١)، وليس في هذه الإشارة دليل على أنَّ (زوذزوذ) من أسماء الأفعال،

ولا ندري ما الذي دفع الباحث لعدِّ هذه اللفظة من أسماء الأفعال، إذ لا يتضح من النص لا من قريب ولا من بعيد أنَّها من أسماء الأفعال، فالكلمة أعجمية نطق بها فارسي، وأراد أبو مهدية تعريبها فقال فليقل: (حيَّهل)، لكنَّنا نعود ونستثمر هذا النص لنبني تصورًا جديدًا تجلَّى لنا من خلال النظر في هذا النص، وما جُمِع من كلمات عُدَّ من أسماء الأفعال منها هذه الكلمة (زوذزوذ)، وكلمة (بَه بَه)، وكلمة (آمين)، وغيرها من الكلمات التي وردت في لغات أخرى غير العربية، فالأولى والثانية فارسيتا الأصل، والثالثة موجودة في العبرية والسريانية، وهذا يرجِّح أن يكونَ قسم من أسماء الأفعال أفعالًا في لغات أخرى غير العربية دخلت العربية، فمن المسلَّم به وجود أسماءٍ كثيرة من لغات شتَّى في اللغة العربية، بلْ حتى في القرآن الكريم كـ(اليم، والجب، والطور، وسجيل، والمشكاة، وأباريق، وإستبرق وغير ذلك). (ينظر: المقدسي، د.ت: ٢٠).

فعلى الرغم من أنَّ علماء العرب الأوائل اعتنوا عناية كبيرة بالعيِّنات (القبائل العربية المحددة التي أخذوا عنها اللغة)، التي استمعوا لها وأخذوا عنها اللغة، فإنَّ ذلك لا يقطع بأن لاتكون في لغة تلك العينات مفردات أجنبية استقرَّت في لغتهم قديمًا، وورثوها عن أسلافهم، استعاروها من الأمم المجاورة لهم كالحبشية، أو الفارسية، أو الرومية، أو الآشورية، أو من أيِّ لغةٍ أخرى حيَّة كانت أم ميَّتة، إذًا فما المانع أنْ يكونَ في العربية أفعال أيضًا من لغات أخرى، فالأفعال قسم من أقسام الكلام ويمكن أن تدخلَ اللغة العربية، كما دخلت قسيمتها الأسماء، ولكن بنسبة أقل فقوانين اللغة هي هي في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، ولو أجرينا اليوم إحصاءً على ما في اللغة العربية العامية من كلمات أجنبية لوجدنا الشيء الكثير منها، ومن هذه الكلمات الأفعال التي دخلت اللغة العربية، وهي كثيرة إلى حدٍّ ما غير أنَّها تظل أقل بكثير من الأسماء الأجنبية الداخلة، فضلًا عن ذلك أنَّ فصحى اليوم ما هي إلَّا عامية الأمس البعيد، فلكلٍّ من الأسماء والأفعال خصوصيتها، لذا نجد أنَّ الأسماء الأجنبية دخلت إلى اللغة العربية مع مسمياتها التي لم تكن في العربية، لكنَّ هذه السهولة التي اتسم بها دخول الأسماء الأجنبية إلى اللغة العربية لم تكن موجودة في الأفعال، فالأسماء تزداد كلَّ يومٍ، كما أنَّ الاكتشافات العلمية والحركة التجارية والسياسية والاقتصادية في تطوَّر مستمر، وتطوُّرها يبدأ بالكلام وإيجاد أسماء الأشياء المستحدثة، لكنَّ الأفعال أقلُّ تطورًا ونموًا وزيادةً، فعند تجاور اللغات واختلاطها تنتقل الأسماء مع المسميات الجديدة إلى غير لغاتها الأصلية، لكنَّ الباب يبقى مفتوحًا كيما تدخل الأفعال أيضًا بين الفينة والفينة، وتكمن صعوبة انتقال الأفعال الأجنبية في حركية الفعل ودلالته على التغيير والتجدد، وتغير أبنية

الأفعال هذا من جانب، ومن جانب آخر ارتباط الفعل بالقواعد التركيبية للغة، الأمر الذي صعَّب دخول الأفعال الأجنبية عكس الأسماء التي تدل على الثبوت والاستقرار؛ لأنَّ دلالتها مقتصرة على المعنى وحده، في حين أنَّ الفعل كما هو معلوم يدلُّ على المعنى المقترن بالزمن، أمَّا الفعل فيحتاج إلى تغيير بنيته وَفْقَ أبنية الفعل في العربية، وهذا ما نجده يحصل في الوقت الحالي في اللغة العامية، لاسيما في ما يتعلَق بالمفردات التي ترد في علم الحاسوب وغيره من العلوم الحديثة، مثل: (كنَّك، يكنِّك، كنَّكتُ) من الفعل الأجنبي (connect)، و(كنسَلَ، يكنسل، كنسلتُ)، من الفعل (cancel)، وأحيانًا لا يمكن بناء الفعل الأجنبي بناءً عربيًا فتأتي بفعلٍ مساعدٍ مثل: (أعمل كونيكت)، و(ذهبت للشوبنك)، فهذه الصعوبة حدَّت من حركة تناقل الأفعال بين اللغات المختلفة عكس الأسماء التي يسهل حركتها؛ لعدم حاجتها إلى هذه الأبنية.

لكلِّ ما تقدَّم نرى أنَّ قسمًا من أسماء الأفعال هي (أفعال قديمة) ليست من اللغة العربية، وإنَّما دخلت إلى اللغة العربية، كما دخلت الأسماء، وبقيت فيها محتفظة ببنائها وهيئاتها الخاصة التي جاءت بها من لغتها الأصلية، فلمَّا لم يجد علماء العربية الأوائل شيئًا بينها وبين أبنية الأفعال في اللغة العربية، ووجدوها تدل على ما يدلُّ الفعل عليه ويحلُّ محلَّه أطلقوا عليه (أسماء الأفعال).

بعد كلِّ ما تقدَّم نجد أنَّ من الأولى تسمية أسماء الأفعال بـ (الأفعال القديمة) التي نعرِّفها بأنَّها: [أفعال قديمة ودخيلة نطق بها العرب في لغتهم البدائية للتعبير عن حاجاتهم في تلك المرحلة من التاريخ، سلمت من التطور والتغيير والاندثار، كما حدث لغيرها من الأفعال].

وهذا ما ذهب إليه علي النجدي حين قال: "أظنُّ أنَّه لا حرج علينا بعد هذا أنْ نقرِّرَ أنَّ أسماء الأفعال المرتجلة أفعال قديمة لم تتطورْ، كما تطورتْ الأفعال الأخرى، ثمَّ كُتِبَ لها البقاء فتخطت إلينا الأجيال والقرون عليها سمات التخلف والجمود". (البكاء، ١٩٨٧م: ٢٢٥).

أمَّا ما يتعلَّق بأسماء الأفعال المنقولة من الجار والمجرور، ومن الظرف نحو: (دونك، وأمامك، عندك، ومكانك، وعليك، وإليَّ،...إلخ)، فهذه التعبيرات عبارة عن تراكيب مختصرة للتأكيد، وقد أشار إلى هذه الفكرة رضي الدين الإسترابادي في قوله: "نحو: (أمامك ودونك زيدًا)، بنصب (زيدًا)، كان في الأصل: (أمامك زيدٌ، ودونك زيدٌ، فخذه فقد أمكنك)، فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أنْ يتباعدَ عنه زيد، وكذا كان أصل (عليكَ زيدًا): (وجب عليك أخذ زيد)، و(إليك عنِّي)، أي: (ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عني)، و(وراءك)، أيْ: (تأخَّر

وراءك)، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد". (الإسترابادي، د.ت: ٣/ ١٦٨ – ١٦٩).

وذهب د. مصطفى جواد إلى أنَّ أسماء الأفعال المنقولة بقايا جمل، إذ يرى أنَّ حقيقة هذه الأفعال مختصر جمل أو بقايا جملٍ حذفت أفعالها لكثرة الاستعمال، وحذفت العرب هذه الأفعال تخفيفًا، والحذف كثير في كلام العرب، فنحو: (عليك حقَّك)، أي: الزمه، و(إليك عنِّي)، أي: ابتعد عنِّي، و(دونك الكتاب)، أي: خذه، قال: " إنَّما هي مختصر جمل ذات أفعال محذوفة؛ لكثرة الاستعمال، وهذه الجمل المنطوق بها إنَّما هي بقاياها، والمحذوفات في اللغة العربية كثيرة جدًا، والحذف مع تمام الدلالة من عناصر البلاغة... وعلى هذا يكون أصل(عليك حقَّك)، أي: (أمسك عليك حقَّك)، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ الأحزاب: ٣٧]، فحذفت العرب الفعل في مثل هذه الآية تخفيفًا، فقالت: (عليك نفسك)، أي: احفظها، والأصل في: إليك عني (ابتعد إليك عني)، أي: (ابتعد من الجهة التي أنتَ فيها)، ودونك الكتاب، واضح تقدير أصله، فهو: (خذ الكتابَ دونك)، أيْ: خذه وهو دونك،...،وهكذا يسدُّ باب من أبواب النحو بفضل القرآن الكريم وهو باب أسماء الأفعال". (جواد (وسائل النهوض)، ١٩٦٠م:١٣٩- ١٤٠، وينظر أيضا: جواد(المباحث اللغوية)، ١٩٥٥م: ٥، والبكاء، ١٩٨٧م: ٢٢٠- ٢٢١).

وتابعه في هذا الأمر د. مهدي المخزومي الذي ذهب المذهب نفسه إلى أنَّ الأصل في أسماء الأفعال المنقولة من الظرف والجار والمجرور جمل مقتطعة محذوفة أفعالها لكثرة الاستعمال يقول: "ما كان ظرفًا أو مضافًا إليه فليس من الأفعال، ولا من أسماء الأفعال، ولكنَّها ظروف ترددت في الاستعمال، فاستغنى معها عن ذكر الفعل وصارت تؤدِّي ما يؤدِّيه الفعل من دلالة في أقصر لفظ وأسرع دلالة". (المخزومي(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ١٩٦٦م: ١٤٢)، وإلى مثل هذا الرأي ذهب د. إبراهيم السامرائي، إذ تابع د. مصطفى جواد في أنَّ أسماء الأفعال المنقولة هي في الحقيقة جمل استغني عن فعلها لشيوعها، إذ قال: "لا يمكن أنْ يكون (إليك) اسم فعل بمعنى (تنحَّ)، ولا (إليك) و(دونك)، غير أنَّ هذه المواد استُعْمِلَت[1] في جمل طلبية فقالوا: (عليك نفسك)، أي: الزمها، و(إليك عنِّي)، أي: تنحَّ، و(دونك الكتاب)، أي: خذه، وحقيقة الأمر في هذه الجملة الطلبية أنَّ فعل الأمر الذي يدلُّ به على الطلب قد استغني عنه لشيوع هذه الألفاظ، وهي الجار والمجرور، والظرف ووقوعها في حيزه، فاستغني بها عنه، وإذا عرفنا أنَّ العربية تميل إلى الإيجاز، ومن البلاغة أن يحذف اللفظ

(١) في الأصل استخدمت والأصح ما أثبتناه.

للدلالة عليه بشيء من لوازمه". (السامرائي، د. إبراهيم (النحو العربي نقد وبناء)، ١٩٦٨م: ١١٨، وينظر أيضا: السامرائي، د.إبراهيم(الفعل زمانه وأبنيته)، ١٩٨٣م: ١٢٤)، ويرى أنَّ الأمر الذي سهَّل الاستغناء عن الأفعال، ونيابة هذه الظروف عنها أنَّ ذلك لا يكون إلَّا في سياق جملة طلبية، والمأمور هو المخاطب، ممَّا أدَّى إلى الاستغناء عن الفعل والإبقاء على الجملة الطلبية، والاكتفاء بهذه الظروف أو الجار والمجرور. (ينظر: السامرائي، د.إبراهيم(الفعل زمانه وأبنيته)، ١٩٨٣م: ١٢٤).

بعد هذا العرض لأصل أسماء الأفعال المنقولة، وما قاله النحويون القدماء والمحدثون فيها، نرجح هذه الآراء، ونرى ضرورة إخراج هذه الألفاظ المنقولة من أسماء الأفعال، وعدَّها مختصرات حُذِفَ منها الفعل للعلم به، ولكثرة اقتران الفعل المحذوف بالظرف أو الجار والمجرور، وفي الوقت نفسه نلتمس العذر للنحويين الذين عدُّوا هذه الألفاظ من أسماء الأفعال، ونجد أنَّ الأمر الذي سوَّغ لهم ذلك: هو تشابهها في أنَّها تؤثِّر ولا تتأثر، غير أنَّها تختلف عن أسماء الأفعال إذ لها معانٍ أخرى غير معنى اسم الفعل، بخلاف اسم الفعل الذي اقتصر على معنىً واحد.

ونزيد هنا تصوَّرا آخر في أنَّ نسبة أسماء الأفعال المنقولة هي عشر أسماء الأفعال إجمالًا، ونستند في ذلك إلى الإحصائية التي قام بها الباحث أحمد محمد أحمد عويش لأسماء الأفعال، إذ جمع (مائة وستة وأربعين) اسم فعلٍ، أو ما عدَّه اسم فعل، وكان عدد المنقول منها (ستةَ عشرَ) اسم فعلٍ، (تسعة) منها منقولة من الظرف ومجروره، و(سبعة) منقولة من الجار والمجرور[1]، إذًا فنسبة أسماء الأفعال المنقولة كما ذكرنا (عُشر) مجمل أسماء الأفعال، فبقي تسعة أعشارٍ وهو الذي رأينا أنَّها أفعال قديمة بدائية متخلفة تعود إلى العصور اللغوية الأولى، ولم تتطوَّر واقتضت الحاجة إلى بقائها وخلودها في اللغة العربية من خلال التأريخ.

ولعلَّه من المناسب هنا أن نتطرق إلى القسم القياسي من أسماء الأفعال وهواسم الفعل الأمر القياسي: وهو ما كان على وزن (فَعَالِ) نحو: (حذارِ، بمعنى: احذر، ونزالِ، بمعنى: انزل، وتراك، بمعنى: اترك، ومناع، بمعنى: امنع، ودراكِ، بمعنى: درك، وبدارِ، بمعنى: بادِر، وزحامِ، بمعنى: ازحم، و...). (ينظر: الزمخشري، د.ت: ١٣٢ - ١٣٣، و حسن، عباس، ٢٠٠٧م: ٤/ ١١١).

الذي يبدو لنا أنَّ هذه الكلمات هي أكثر تطوّرًا من (صه، ومه، إيه) وهي الصورة الأولى المتطورة لفعل الأمر الذي وصل إلى أوج تطوّره في صيغة (افْعَلْ) الحديثة، فهذه الكلمات التي جاءت على وزن (فَعَالِ) تختلف عن الأفعال القديمة البدائية في أنَّ لها أصولًا

(١) وهو أحمد محمد أحمد عويش، ينظر: أسماء الأفعال في اللغة والنحو: ٣٤٢، و ٣١٢- ٣٤١.

واشتقاقاتٍ، لكنلا ترقى إلى الصيغة الحديثة لفعل الأمر، وهذا جليٌّ في مجالِ استعمالها موازنة بصيغة (افْعَلْ)، فمجموع ما ورد من أمرٍ بصيغة (فَعَالِ) لا يتعدّى ثلاثين كلمةً [١].

المبحث الثالث

حقيقة التنوين في أسماء الأفعال

لقد كان التنوين اللاحق لعدد من (الأفعال القديمة) نحو(صهٍ، ومهٍ، وإفٍّ، وإيهٍ)، هو الأساس الذي اعتمد عليه البصريون ومن تبعهم من النحويين في عدِّ أسماء الأفعال (الأفعال القديمة)، أسماء،إذْ ذهبوا إلى أنَّ هذا التنوين هو تنوين التنكير، وعدم التنوين هو علم المعرفة في هذه الألفاظ، وذلك أنَّنا إذا قلنا (صه) من دون تنوين، فهو أمر بالسكوت عن حديث معين فمعناه: اسكت عن هذا الكلام، أو اسكت السكوت المعهود المعيَّن، وإنْ قِيلَ: (صهٍ) بالتنوين كان أمرًا بالسكوت عن كلِّ حديث أوكلام، وهذا يعني أنَّ (صه) من غير التنوين معرفة، و(صهٍ) منونًا نكرة، والأمر نفسه في (مهْ)، و(مهٍ)، فمعناه بالتنوين الكفُّ عن كل كلام، وبالتسكين الكفُّ عن كلام معين، أيْ: كف عن هذا الشيء، وكذلك (إيهٍ)، معناه طلب الاستزادة من أي حديث يشاء المتكلم، و(إيهْ)، معناه طلب الاستزادة من حديث معين، أي: هاتٍ الحديث المعهود. (ينظر: ابن مالك(شرح التسهيل)، ٢٠٠١م: ١/ ١٨، وابن مالك(وشرح الكافية الشافية)، ٢٠١٠م: ٢/ ٤٦، والأستراباذي، د.ت: ٣/ ١٧٠، وابن يعيش، د.ت: مج/ ٢: ٤/ ٢٣٣- ٢٣٤،والأندلسي، ابن هشام(شرح الشذور) ٢٠١١م: ٤١٦، والسيوطي(الهمع) د.ت: ٣/ ١٠٤، والصبان، ٢٠٠٢م: ٣/ ٣٠٦، والسامرائي، د.فاضل، ٢٠٠٣م: ٤/ ٣٥).

ويرى الخليل أنَّ التنوين في أسماء الأفعال للتعبير عن الوقف إذ يقول: "صه: صَهْ: كلمةُ زَجْرٍ للسُّكُوت. قال:

صَهْ! لا تَكَلَّـــــــمْ لحمّاد بداهيةٍ

عليك عينٌ من الأَجْذاعِ والقَصَبِ

وقال:

إذا قال حادينا لِتَشــْبيهِ نَبْأَةٍ صَهٍ!

لم تكُـــــنْ إلَّا دويَّ المســـامعِ

يقول: حين أَنْصتَ لم يَسْمَعْ شيئًا إلَّا دويَّ سمعِه، وكلّ شيء من موقوف الزجر فإنَّ العربَ تُنوِنهُ مخفوضًا، وما كان غير موقوف فعلى حَرَكَة صَرْفِه في الوجوه كلِّها". (كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣/ ٣٤٥).

---

(١) ذكرنا هذه العدد استنادًا إلى الإحصائية التي قام بها محمد عويش في رسالة الماجستير (أسماء الأفعال في اللغة والنحو)، إذْ أحصى جميع أسماء الأفعال فيها، ينظر: عويش، ١٩٨٠م: ٣١٥– ٣٤٢.

قال سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ الذين قالوا: (صهٍ ذاك) أرادوا النكرة، كأنَّهم قالوا: سكوتًا... وكذلك: إيهٍ، وإيهًا، ووَيْهٍ، ووَيْهًا، إذا وقفت قلتَ: وَيْها، ولا تقول: إيهٍ في الوقف، وإيهًا وأخواته نكرةٌ عندهم". (سيبويه، ٢٠٠٤م: ٣/ ٣٠٢).

وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ): "فأمَّا إيه وآه فمعنى إيه الأمر بأن يزيدك من الحديث المعهودِ بينكما، فإذا نوَّنتَ قلتَ: إيهٍ والتنوين للتنكير، كأنَّك قلتَ: هات حديثًا وذاك كأنَّه قال: هات الحديثَ،...، فإذا فُتحت فهي زجرٌ ونهي كقولك: إيه يا رجلُ إني جئتُكَ، فإذا لم ينون فالتصويت، يريد الزجر عن شيءٍ معروفٍ، وإذا نونتَ فإنَّما تريد الزجر عن شيءٍ منكورٍ". (ابن السرَّاج، ١٩٩٦م: ٢/ ١٣٠ – ١٣١).

وقال الجوهري[1] (ت ٣٩٢هـ) في مادة (أفٍّ): "يقال: أُفًّا له وأُفّةً، أي قَذَرًا له، والتنوين للتنكير" (الجوهري، ١٩٨٧: ٤/ ١٣٣١، وينظر: ٦: ٢٢٣٩ مادة "صه").

وقال الزمخشري: "وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب: ما يستعمل معرفة ونكرة، وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك: إيه وإيهٍ وصهٍ ومهٍ و... وأفٍّ وأفٍّ،...". (الزمخشري، د.ت: ١٤٣، وينظر أيضًا: ٢٨١، والأندلسي، ابن هشام(أوضح المسالك)، ١٩٨١م: ٣/ ١٢١-١٢٢).

وذهب ابن السكيت إلى أنَّ التنوين علامة على كونه موصولًا بما بعده وأن حذفه دليل على الوقوف عليه، نحو: (صَهٍ صَهْ) و(مَهٍ مَهْ). (ينظر:الجوهري، ١٩٨٧م: ٦/ ٢٢٢٦، والأسترابادي، د.ت: ٣/ ١٧٠).

وذهب الرضي إلى أنَّ التنوين في أسماء الأفعال هو تنوين الإلحاق، وتنوين المقابلة كما في مسلمات. (ينظر: الأسترابادي، د.ت: ٣/ ٢٠١).

ورأى د. سليم النعيمي أنَّ التنوين في أسماء الأفعال، إنَّما هي للمبالغة في التعبير عن الزجر وطلب السكوت، من أسماء الأفعال غير المنونة، يقول: "بل الذي نراه أنَّ (صهٍ) بالتنوين أبلغ في الزجر وطلب السكوت من التي لم تنون؛ لزيادة لفظها، وكذلك الذي يقول: (أفٍّ) بالتنوين، فإنَّه يعبِّر عن ضجرٍ بلغ في نفسه درجة يحتاج للترفيه عنها صوتًا أطول من صوت (أفْ) غير المنونة" (النعيمي، ١٩٦٨م: ٦٨).

وذهب د. محمد عبدالله جبر إلى أنَّ التنوين في هذه الأفعال القديمة إنَّما هو من التنوين الشاذ قائلًا: " ليس التنوين للتنكير كما يرى الخليل، بل هو دالٌ على

---

(١) نقل الرضي عن الجوهري أنَّه وافق ابن السكيت في أنَّ التنوين في أسماء الأفعال علامة على كونه موصولًا بما بعده وأنَّ حذفه دليل على الوقوف عليه،ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٧٠، ووجدنا في الصحاح على ما نقلناه (٤/ ١٣٣١)، أنَّه يرى أنَّ التنوين هو تنوين التكير على مذهب البصريين، وما نقله الجوهري في الصحاح (٦/ ٢٢٢٦) هو مذهب ابن السكيت وليس مذهبه.

الوصل، ولست أقبل أن يكونَ هذا التنوين دالًا على التمكين ولو افتراضًا، فهذه الألفاظ ليست من المعربات لكي يكون تنوينها للتمكين، وأرتضي مع شيء من الاحتياط أنْ يكون التنوين وسيلة لوصل اللفظ بما بعده...، والذي أذهب إليه هو أنَّ تنوين تلك الألفاظ إنَّما هو من التنوين الشاذ". (جبر، د. محمد عبدالله، ١٩٨٠م: ٢٠).

ويرى د. فاضل صالح السامرائي أنَّ اللفظ المنوَّن أعم وأشمل ممَّا لم ينوَّن فـ (صهٍ) تفيد السكوت التام المطبق، كما تدلُّ (إيهٍ) على الحديث العام الشامل. (ينظر: السامرائي، د.فاضل، ٢٠٠٣م: ٤/ ٤٣).

ويرى د. مهدي المخزومي أنَّ التنوين الذي في عدد من أسماء الأفعال إنَّما هي نون لحقت هذه الأبنية الثنائية لتكثير اللفظ، بعد أن استقرت الكلمة في اللغة العربية على الثلاثي، يقول: "أمَّا التنوين في بعض هذه الأفعال، نحو: صهٍ، ومهٍ، وأفٍّ، وآهٍ، وهو ما تمسَّكَ به البصريون في تسميتها بأسماء الأفعال، فلم يخرجها عن فعليتها؛ لأنَّه ليس تنوين التنكير الذي هو من خصائص الأسماء، ولكنَّه تنوين يلحق بعضها ممَّا كان على حرفين، كما مثَّلنا لتكثير أصواتها، وإلحاقها بالثلاثي، الذي صار الوحدة الكمية في العربية؛ ولذلك لم ينوَّن مثل: (هيهات) و(شتَّان)، و(نزالِ) ممَّا زاد بناؤه على حرفين". (المخزومي(في النحو العربي قواعد وتطبيق)، ١٩٦٦م: ١٤١، وينظر: المخزومي (مدرسة الكوفة)، ١٩٨٧م: ٣٠٨)، وبيَّن علَّة إلحاق هذه النون بهذه الألفاظ بقوله: "وقد ألحقت بها هذه النون؛ لتكون على ثلاثة أحرفٍ؛ ليسهل النطق بها؛ لأنَّ أخف الأبنية على لسانهم هو الثلاثي، فإذا زاد البناء على ثلاثةٍ ثقل، وإذا قلَّ عن الثلاثة ثقُلَ أيضًا". (المخزومي(في النحو العربي نقد وتوجيه)، د.ت: ٢٠٣).

في حين ذهب أحمد محمد عويش إلى أنَّ التنوين اللاحق بأسماء الأفعال إنَّما هو مظهر من مظاهر اللهجات في هذه الأسماء، وكذلك كثير من الأحكام التي أصدرها النحاة عن أسماء الأفعال يعود إلى اللهجات. (ينظر:عويش، ١٩٨٠م: ١٣٧).

يبدو ممَّا تقدَّم أنَّ التنوين الظاهر على قسم من الأفعال القديمة (أسماء الأفعال)، استوقفت علماء العربية الأوائل، فراحوا يبحثون عن تفسير لها، وبيانٍ لنوعها، وكان التنوين الأساس الذي اعتمد عليه علماء العربية في عدِّ هذه الأفعال القديمة (أسماء الأفعال) أسماءً، بوصفه علامة بارزةً من علامات الأسماء، ثمَّ اختلفوا في بيان نوع هذا التنوين، فعدَّه البصريون كما قدَّمنا تنوين تنكيرٍ، فما نُوِّن من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينوَّن معرفة، وهذا القول هو المشهور في كتب النحو، لكنَّنا لا يمكننا أن نسلم به وأن نقبله؛ لسببٍ نعدُّه وجيهًا، وهو كون التعريف والتنكير خاص بالأسماء، وبعبارةٍ أدق بمعاني الأسماء ودلالاتها،

وأسماء الأفعال أفعال من جهة المعنى، فأين التعريف والتنكير من الفعل المضارع والأمر والماضي، ومتى كان هناك فعلٌ نكرة، وفعلٌ معرفة؛ لذا لا يمكننا الأخذ بهذا الرأي، ونلتمس العذر للبصريين في عدِّهم التنوين تنوين تنكيرٍ، لأنَّهم بنوا هذا الرأي على رأيهم الأوَّل عندما عدُّوا هذه الأفعال القديمة والأجنبية أسماءبـ(أسماء أفعال)، وهذا الذي يسوَّغ لهم جعل التنوين الظاهر عليه تنوينًا خاصًا بالأسماء.

غير أنَّ النحويين لم يتَّفقوا على كون هذا التنوين (تنوين تنكيرٍ)، فهذا الخليل – رحمه الله – عدَّ هذا التنوين علامة للوقف، ولم يقل بأنَّه تنوين تنكيرٍ، وإنَّما هي علامة تدل على الوقف، وقد كفانا ابن السكيت الرد على ما ذهب إليه الخليل حين عدَّ حذف التنوين علامة للوقف، والتنوين علامة للوصل[1]، ولا يمكننا قبول هذين الرأيين؛ ذلك أنَّ التنوين يجب أنْ يكونَ علامة لشيءٍ واحدٍ، إمَّا الوقف وإمَّا الوصل، ولا يصحُّ كونه علامة لكليهما، غير أنَّنا نرى أنَّ له وظيفة أخرى تزاد على الوقف والوصل كما سنذكر ذلك لاحقًا.

أمَّا ما ذهب إليه رضي الدين في عدِّ التنوين تنوين مقابلة لما في جمع المؤنث السالم، فلا يمكن التسليم به أيضًا وقبوله؛ لأنَّ تنوين جمع المؤنث السالم جاء لمقابلة النون في جمع المذكر السالم، أمَّا تنوين هذه الأفعال القديمة (أسماء الأفعال)، فلا ندري لمقابلة أي نون جيء به، ولا يمكن عدُّه تنوين إلحاق، إذ ليس ثمَّة تنوين من أنواع التنوين اسمه تنوين الإلحاق، فضلًا عن كون أسماء الأفعال لا تشبه أبنية الأسماء ولا الأفعال العربية حتى نلحق التنوين بها، أو نلحقها بالتنوين بالأسماء والأفعال.

وظلَّ هذا التنوين من دون هوية متَّسم بها حتى عند علماء العربية المحدثين الذينكان أكثر كلامهم على وظيفة هذا التنوين وأهميته، فعدُّوا اسم الفعل بالتنوين أبلغ في الزجر، إذ يرى د. تمَّام حسَّان أنَّ وظيفة هذا التنوين هو التعميم وعدم التعيين. (ينظر: د.تمَّام حسَّان (اللغة العربية)، ٢٠٠٤م: ٩٣)، وتبعه الباحث أحمد محمد أحمد عويش مقترحًا تسمية هذا التنوين بـ(تنوين التعميم)، "ليؤدِّي معنى التضخيم والإبهام". (أسماء الأفعال في اللغة والنحو: ٣٤٦)، وجعل هذا التنوين نوعًا خاصًابـ(أسماء الأفعال) التي رضي بتسميتها بـ(الخالفة) نافيًا أن يكون التنوين تنوين تنكيرٍ، واتبع هذه النتيجة بـ "انتفاء وصف الخالفة بالتعريف والتنكير". (عويش، ١٩٨٠م: ٣٤٦).

ويرى آخرون أنَّ وظيفة التنوين هي الإفصاح عن موقفٍ ذاتي انفعالي تأثري[2]، فهي تستعمل "للمبالغة

(١) ينظر ص (٢٢) من البحث ومذهب ابن السكين في هذا التنوين.

(٢) ينظر: أقسام الكلام العربي: ١٩٢، وذكر د. فاضل مصطفى الساقي مميزات أسماء الأفعال وأجملها في عشرين ميزة تميزتْ بها الخوالف – كما عبَّر عنها – عن سائر أقسام الكلام، ينظر: ١٩٢ – ١٩٣.

في التعبير عن الانفعال، والإفصاح عن مشاعر المتكلم عندما لا يستطيع أن يعبِّر عمَّا يريد بجمل منطقية".(خليل، د.ت: ٩٢).

وبعد كلِّ ما قدَّمناه تبلور لدينا رأي خاص بنا في ماهية هذا التنوين لم يسبقنا إليه أحد في حدود علمنا وهو أنَّ هذا التنوين:هو **نون توكيد خفيفة** كتبت على شكل التنوين؛ لأنَّها جاءت مع كلمات هي عند من كتبها أسماء، ولو استقرَّ في ذهن كاتبها أنَّ هذه الكلمات (أسماء الأفعال)، أفعالٌ لكتبها نونًا ساكنة، ولسهَّل على الناظر إليها أن يراه كما نراه نحن في أنَّها نون توكيد خفيفة لحقت هذه الأفعال القديمة لتوكيدها، فالباحثون قالوا: بأنَّ أسماء الأفعال بالتنوين أبلغ وأعم، يقول رضي الدين: "ومعاني أسماء الأفعال، أمرًا كان أو غيره، أبلغ وآكدُ من معاني الأفعال التي يقال إنَّ هذه الأسماء بمعناها". (الأستراباذي، د.ت: ٣/ ١٦٨، وينظر: ابن يعيش، د.ت: مج/ ٢: ٤/ ١٧٢- ١٧٣).

ونحن نقول: بأنَّ أسماء الأفعال أفعال قديمة وبالتنوين تكون أوكد، وتزداد توكيدًا، وهذا التنوين هو نون التوكيد الخفيفة التي أكَّدتِ الفعل، نعم إنَّها تختلف عن نون التوكيد من حيث إنَّ الفعل الذي تدخل نون التوكيد عليه يكون مبنيًا على الفتح، لكنَّ الفعل هنا في بعض المواضع مبني على الكسر (أُفِّنْ، مهِنْ،...إلخ)، وهذه مسألة صوتية لم تتحققق مع جميع الأفعال القديمة فثمَّة أفعال بنيت على الفتح مع نون التوكيد نحو: (إيهًا، وويهًا، و...إلخ)، ولكنْ إذا اختلفت نون التوكيد في هذه الأفعال القديمة (أسماء الأفعال)، مع نون التوكيد مع الأفعال في هذه المسألة الصوتية فقد شابهتها في موقع أبلغ وأجلى وهو أن نون التوكيد لا تلحق إلَّا بالفعل المضارع وفعل الأمر، وهذا ما هو عليه التنوين في (أسماء الأفعال)، إذ لم يأتِ التنوين إلَّا مع أسماء فعل الأمر، وأسماء فعل المضارع، ولم يأتِ قط مع أسماء الفعل الماضي، فلم ينوَّن (شتَّان وسرعان وهيهات)، فضلًا عمَّا أقررناه مسبقا مِن أَنَّ هذه الألفاظ ما هي إلَّا أفعال قديمة بدائية بقيت من اللغة القديمة، فهي الصورة الأولى للفعل قبل تطوره ومن الطبيعي أنْ يتطور هذا الفعل ويظهر اختلاف بين تنوينه في بداياته وتنوينه بعد استقراره وتطوره. وبهذه النتيجة نكون قد قرَّرنا فعلية ما يسمَّى بـ (أسماء الأفعال) بعلامة الفعلية (نون التوكيد)، التي كتبت فيما مضى تنوينًا.

المبحث الرابع
إعراب أسماء الأفعال

إنَّ مسألة إعراب أسماء الأفعال من الموضوعات التي كان للخلاف النحوي فيها نصيب كبير ممَّا أدَّى إلى عدم استقرار الرأي عليها وكثرة الآراء فيها بين قائل بإشغالها محلًا من الإعراب وقائل بكونها لا محلَّ لها من الإعراب، بحسب تصورهم لهذه الألفاظ

ومذهبهم في كونها أفعالًا، أو أسماء لمعاني الأفعال أو ألفاظ الأفعال، وفي ضوء خلافهم في ذلك اختلفوا في هل لها محل من الإعراب أم ليس لها محل من الإعراب.

فمن ذهب إلى أنَّها أفعال، أوأسماء لألفاظ الأفعال، وهو الأخفش (ت٢١٥هـ) وعدد من النحويين، واختاره ابن مالك، فعلى هذا الرأي قال ليس لها محل من الإعراب، ومن ذهب إلى أنَّها أسماء لمعاني الأفعال،فهي في محل رفع مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر، وهو مذهب عدد من النحويين، ومَنْ ذهب إلى أنَّها أسماء للمصادر نائبة عن الأفعال، ذهب إلى أنَّها منصوبة بالأفعال المقدرة التي نابت عنها وعملت عملها وهو مذهب المازني وعدد من النحاة. (ينظر: الأندلسي، أبو حيَّان، ١٩٩٨م: ٥/ ٢٣١١، والأشموني، ١٩٩٨م: ٣/ ٩١- ٩٢، والصبَّان، ٢٠٠٢م: ٣/ ٢٨٩).

واتفق د. مهدي المخزومي مع مذهب الكوفيين في عدَّهم أسماء الأفعال أفعالًا حقيقية إذْ قال: "وأكبر الظنِّ أنَّ الكوفيين كانوا على حقٍّ في عدِّها أفعالًا حقيقيةً، لأنَّها أفعالٌ في دلالاتها واستعمالاتها، فقد يليها الفاعل فيرتفع، أَي أنَّها تستَنِدُ إلى الفاعل إسناد الأفعال إليه". (المخزومي(في النحو العربي نقد وتوجيه)، د.ت: ٢١٨).

وواضح ممَّا تقدَّم أنَّ اختلاف النحويين في إعراب الأفعال القديمة (أسماء الأفعال) ناجمٌ عن الرأي الذي ألزموا أنفسهم به عندما عدُّوا هذه الأفعال القديمة أسماءَ أفعالٍ: لذلك أراد قسم منهم أَنْ يعربه إعراب الاسم؛ لأنَّها عندهم أسماء من حيث شكلها، وأراد آخرون إعرابها إعراب الفعل؛ لأنَّها تقوم مقامه وتدلُّ على ما يدلُّ الفعل عليه، غير أنَّ معنى الفعل في (أسماء الأفعال) ضعَّف إعراب الفريق الأوَّل، كما ضعَّف اسمية (أسماء الأفعال) إعراب الذين أحلُّوه محل الفعل، واستحال الجمع بين الإعرابين (إعراب الاسم والفعل) في وقت واحد ومحلٍّ واحد؛ لذا ذهب فريق ثالث إلى أنَّها ليس لها محل من الإعراب.

ونرى أنَّ هذا الخلاف يمكن حسمه بما قدَّمناه في كون (أسماء الأفعال) هي: أفعال قديمة، وبذلك تخرج من باب الأسماء لتستقرَّ في باب الأفعال، وتُعْرَبُ إعراب الأفعال محتفظة بخصوصيتها في كونها أفعالًا قديمة بدائية، لذا تكون الأقسام الثلاثة فيها مبنية الماضي والمضارع والأمر مخالفة الأفعال الحالية التي يعرب فيها المضارع، وكذلك لا تتصل بها الضمائر كما الحال في الأفعال الحالية المتطوِّرة، فعلى سبيل المثال يقال في إعراب الفعل القديم (صه): فعل أمر قديم: معناه اصمت، أو اصمتي، أو اصمتا، أو اصمتوا، أو اصمتن، بحسب السياق الذي يرد فيه فيتحدد معناه، وبعبارة أدق يحدد فاعله، ويقال حينئذٍ في إعرابه:

فعل أمر قديم مبني معناه اصمت، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنتَ)، إذا كان الخطاب موجَّهًا للمفرد

المذكر، أو(أنتِ) إذا كان الخطاب موجَّهًا للمفردة المؤنثة، أو(أنتما)، إذا كان الخطاب موجَّهًا لاثنين وهكذا دواليك.

ويعتذر عن عدم اتصالها الضمائر بها لبيان الفاعل منها أو المفعول به؛ لكونها بدائية ليست على مثل الأفعال الحالية المتطوِّرة التي تتصل بها الضمائر لتبيِّن الفاعل أذكر هو أم أنثى، ومفرد هو أم جمع أم مثنًّى، بل لعلَّ الضمائر لم تكن موجودة في تلك الحقبة الزمنية الموغلة في القدم، والذي نميل إليه أنَّ الكلام في تلك الحقبة كان بدائيًا معتمدًا على ألفاظٍ محدودة يتواصل بها متكلِّموا تلك الحقبة الزمنية، التي من البديهي أنْ تكونَ حياتهم سهلة يسيرة قليلة المستلزمات وقليلة التعقيد، وكذلك كانت لغتهم، فلغة القوم صورة واضحة ومطابقة لحياتهم تسهل وتيسر بسهولة حياتهم، وتتعقد وتتطور وتزداد تفاصيلها بتطوِّر الحياة وكثرة متطلبات العيش وازدياد تفاصيلها.

خاتمـــة

بعد كلَّ ما تقدَّم يبدو أنَّ أوان تقديم إيجاز عن نتائج البحث قد آن، وقد انتهينا فيه إلى عدد من النتائج التي نرى أنّها من شأنها إثراء الدرس النحوي لو حظيت بالقبول والتأييد، وها نحن نعرضها كما بدأنا بدراستها في هذه النقاط:

١- في تعريف أسماء الأفعال وترددها بين الاسمية والفعلية تقرَّرَ لدينا أنَّها أفعال قديمة بدائية، نطق بها الإنسان في أوَّل مسيرته في الكلام، والحديث والتواصل مع أبناء جنسه، ولم تتميَّز عن الأسماء، بل شابهتها حتى عدَّها علماء العربية أسماءَ أفعالٍ؛ لأنَّ التميُّز والتطور حدث في المراحل اللاحقة في تطوَّر اللغة، وقد شابهت أسماء الأصوات التي هي أصوات زجرٍ للحيوانات في بنائها وتراكيبها، وقد بقيت في اللغة هذه الأفعال واحتفظت بها اللغة لخصوصيتها، واستعمالها في أساليب معينة خاصة، وللأغراض التي تؤدِّيها، وهي قضاء الحاجات الضرورية بالأمر والنهي، كحاجة الإنسان إليها في مخاطبة الأطفال مثل: (كخ، وبف)، وفي التعبير عن الحالات النفسية مثل: (أُف، أخ)، وفي إصدار الأوامر بأقلِّ لفظ مثل: (صه، مه)، لذلك بقيت من اللغة القديمة وسلمت من الزوال والاندثار، والأمر الذي يؤيد فعلية هذه الكلمات معانيها، فهي تدلُّ على الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، وقد سوَّغ عدم مشابهتها لأبنية الأفعال الحالية قدم هذه الأفعال وبدائيتها.

٢- تجلَّى لنا من خلال إنعام النظر في هذه الأفعال القديمة رأي مفاده: أنَّ قسمًا من هذه الأفعال القديمة (أسماء الأفعال)، هي أفعالٌ في لغةٍ أخرى غير العربية، استعارها العرب قديمًا ونطقوابها فاستقرَّت هذه الأفعال في لغتهم، وبقيت فيها محتفظة ببنائها وهيأتها

الخاصة التي جاءت بها من لغتها الأصلية، حتى جاء علماء العربية الذين جمعوا اللغة، فمِّما جمعوه من العرب هذه الأفعال التي ظنُّوا أنَّها عربية؛ لأنَّ العرب نطقت بها، ولم يعرفوا أصولها فعدُّوها عربية، ثمَّ لَمَّا وجدوها تدل على ما يدلُّ الفعل عليه ويحلُّ محلَّه وليست على أبنية الأفعال العربية أطلقوا عليها (أسماء الأفعال)، فمن تلك الكلمات (آمين، زوذزوذ، وبه به)، وقد يكون قسمٌ من هذه الأفعال من لغاتٍ ميتة منقرضة بقي منها هذه الكلمات في لغة العرب، وانقرضت لغتها الأصلية التي جاءت منها.

٣- أمَّا ما يتعلَّق بأسماء الأفعال المنقولة من الظرف والجار والمجرور فقد أيَّدنا الرأي الذي نفى أَن تكونَ هذه المنقولات أسماء أفعال، وإنَّما هي متعلِّقة بأفعال محذوفة، فهي عبارة عن جمل مختصرة حذف منها الفعل، والذي سوَّغ حذفها كثرة استعمالها وتكرارها، وملازمتها لهذه الظروف وشبه الجمل، فأغنت الملازمة والاقتران عن ذكر الفعل، واكتفى بهذه الظروف وأشباه الجمل، فالعمل إذًا للأفعال المحذوفة من السياق للعلم بها، وليست لهذه الظروف وشبه الجمل.

٤- أمَّا التنوين اللاحق بهذه الأفعال القديمة، الذي كوَّن الدليل الوحيد الذي استند إليه علماء العربية في عدِّ هذه الأفعال القديمة أسماءً، وجعلهم هذا التنوين (تنوين تنكيرٍ)، فقد انتهينا إلى أنَّ هذا التنوين لا يمكن أن يُعدَّ بأيِّ حالٍ من الأحوال (تنوين تنكيرٍ)؛ لأنَّ التنكير خاصٌ بالأسماء دون الأفعال، وبمعنى الأسماء لا أشكالها وبُناها، وهذه الكلمات (أسماء الأفعال) في معناها لا تدلُّ إلَّا على الفعل، ثُمَّ ذهبنا إلى أبعد من ذلك، إذْ جعلنا هذا التنوين علامة على فعلية هذه الكلمات، لا على اسميتها عندما ظهر لنا وظيفة هذا التنوين، فتقرَّر لدينا أنَّها نون التوكيد الخفيفة، أكَّدت الأفعال التي اتَّصلت بها، وقوَّى هذا الرأي عندنا عدم مجيء هذا التنوين مع ما سُمِّيَ باسم الفعل الماضي، بل كان مجيؤه مع اسم الفعل المضارع، واسم فعل الأمر حاله حال نون التوكيد التي لا تلحق بالفعل الماضي، بلْتختصُّ بالمضارع والأمر من الأفعال،وبهذه النتيجة نكون قد أكَّدنا فعلية ما يُسمَّى بـ (أسماء الأفعال) بعلامة الفعلية (نون التوكيد)، التي كُتبت فيما مضى تنوينًا.

٥-أمَّا إعراب هذه الأفعال القديمة، فقد رأينا أنْ تُعْرَبَ إعراب الفعل الذي تؤدِّي معناه، واستصوبنا أنْتُعْرَبَ هذه الأفعال بالشكل الآتي، فعلى سبيل المثال، الفعل القديم (صه)، يكون إعرابه بهذا الشكل: فعل أمر قديم مبني معناه اسكت، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنتَ)، إذا كان الخطاب موجَّهًا للمفرد المذكر، أو(أنتِ) إذا كان الخطاب موجهًا للمفردة المؤنثة، أو (أنتما)، إذا كان الخطاب موجهًا لاثنين وهكذا دواليك.

وبعد هذه النتائج يوصي الباحثان برفع باب (أسماء الأفعال) من الأسماء المبنية، وجعلها من باب الأفعال تحت بابٍ أو فصلٍ عنوانه (الأفعال القديمة والدخيلة)، وتعامل في الإعراب والتحليل معاملة الأفعال التي تدلُّ عليها، كما يوصي الباحثان بضرورة إخراج الألفاظ المنقولة من الظروف وأشباه الجمل من أسماء الأفعال، وعدُّها مختصرات حُذف منها الفعل للعلم به.

هذا ولا ندَّعي لعملنا الكمال، فالكمال لله تعالى وحده، وحسبنا أَنَّنا بذلنا جهدنا، فإن أصبنا فمن الله التوفيق، وإن أخطأنا فمن عند أنفسنا، واللهَ نسألُ أنْ يهدِيَنا سبلَ الرَّشادِ، إنَّه نعمَ المولى ونعمَ النصير.

المصادر والمراجع

ابن الحاجب،أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يُوسُف الكردي المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦هـ). *الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم)*، تحقيق: هادي حسن حمُّودي، ط/ ١، بيروت – لبنان: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

ابن الحاجب،أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يُوسُف الكردي المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)،*الكافية في علم النحو*، تحقيق: الدكتور صالح عبدالعظيم الشاعر، ط/ ١، القاهرة – مصر: مكتبة الآداب، ٢٠١٠ م.

ابن السرَّاج، أبو بكر مُحَمَّد بن سهل بن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ). *الأصول في النحو*، تحقيق:د.عبدالحسين الفتلي، ط/ ٣، بيروت، لبنان: مُؤسَّسة الرسالة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ابن الصابوني،محمد بن علي بن محمود أبو حامد جمال الدين المحمودي (ت٦٨٠هـ). *تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب*، ط/ ١، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، د. ت.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين مُحَمَّد بن عبدالله بن مُحَمَّد ابن مالك الطائي الجيَّاني (ت٦٧٢هـ)،*شرح الكافية الشافية*، تحقيق: علي معوَّض مُحَمَّد، وعادل أحمد عبد الموجود، ط/ ٢، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ٢٠١٠م.

ابن منظور،محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت٧١١هـ). *لسان العرب*، ط/ ٣، بيروت – لبنان: دار صادر، ١٤١٤ هـ.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ). *شرح المفصل*، تحقيق: أحمد السيَّد أحمد، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ت.

الأزهري، **خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ).** *التصريح بمضمون التوضيح في النحو*،تحقيق: محمد باسل

عيون السود،ط/ ٢، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

الأستراباذي، رضي الدين (ت٦٨٦هـ).*شرح كافية ابن الحاجب*، تحقيق: أحمد السيد أحمد، ط/ ١، القاهرة- مصر: المكتبة التوفيقية، د. ت.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى نور الدين الشافعي (ت٩٠٠هـ).*شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ط/ ١، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية،١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

الأندلسي، أثير الدين مُحَمَّد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف بن حيَّان الأندلسي الجيَّاني (ت٧٤٥هـ). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق: د. رجب عُثمان مُحَمَّد، مُراجعة: د.رمضان عبد التوَّاب، ط/ ١، القاهرة – مصر: مطبعة المدني، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الأندلسي، جمال الدين محمَّد بن عبدالله ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ). *شرح التسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)*، تحقيق: محمَّد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيِّد، ط/ ١، بيروت –لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الأنصاري، أبو مُحَمَّد عبدالله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ).*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، ط/ ٨، بيروت – لبنان: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الأنصاري، أبو مُحَمَّد عبدالله جمال الدين بن يُوسُف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط/ ١، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ - ٢٠١١م.

البكاء، د. محمد عبدالمطلب. *مصطفى جواد وجهوده اللغوية*،ط/ ٢، بغداد – العراق: دار الشؤون الثقافية العامة،١٩٨٧م.

جبر، د.محمد عبدالله. *أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية*، ط/ ١، القاهرة – مصر: دار المعارف، ١٩٨٠م.

جواد،د. مصطفى.*المباحث اللغوية في العراق (محاضرات ألقاها د. مصطفى جواد على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية ١٩٥٤)*، ط/ ١، القاهرة – مصر: معهد الدراسات العربية، ١٩٥٥م.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت٣٩٣هـ).*تاج اللغة وصحاح العربية*،تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط/ ٤، بيروت – لبنان: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

حسَّان، د.تمَّام. *الخلاصة النحوية*، ط/ ١، القاهرة – مصر: عالم الكتب، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

حسَّان، د.تمَّام. *اللغة العربية معناها ومبناها*،ط/ ٤، القاهرة – مصر: عالم الكتب، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

حسن،عبَّاس.*النحو الوافي*، ط/ ١، بيروت– لبنان: مكتبة المحمدي، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

خليل، د.عبدالقادر مرعي.*أساليب الجمل الإفصاحية دراسة تطبيقية في ديوان الشابي*، ط/ ١، عمَّان – الأردن: مؤسسة وام للتكنولوجيا والكومبيوتر، د. ت.

الزمخشري،أبو القاسم جارالله محمود بن عُمَر (ت٥٣٨هـ).*المفصل في علم العربية*،وبذيله كتاب المُفَضَّل في شرح أبيات المُفَصَّل لمُحَمَّد بدرالدين أبو فِراس النعساني (ت١٩٤٣م)، ط/ ١، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

الساقي،د.فاضل مصطفى.*أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*، تقديم: أ.د. تمَّام حسَّان، ط/ ٢، القاهرة – مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

السامرائي، أ. د.فاضل صالح.*معاني النحو*، ط/ ٢، عمَّان – الأردن: دار الفكر، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.

السامرائي، د.إبراهيم.*الفعل زمانه وأبنيته*، ط/ ٣، بيروت– لبنان: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

السامرائي، د.إبراهيم.*النحو العربي نقد وبناء*، ط/ ١، بيروت – لبنان: دار الصادق، ١٩٦٨م.

سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ).*الكتاب*، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، ط/ ٤، القاهرة – مصر: مكتبة الخانجي، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

السيوطي،أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت٩١١هـ). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، تحقيق/ د.عبدالحميد الهنداوي، ط/ ١، القاهرة – مصر: المكتبة التوفيقية،، د. ت.

السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر(ت ٩١١هـ). *الأشباه والنظائر في النحو*، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ط/ ٢، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

شمس الدين،أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ). *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، ط/ ٢، بيروت – لبنان: دار الكتاب العربي،١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.

شمس الدين،أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ).*تذكرة الحفاظ*، ط/ ١، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

الصبَّان، محمَّد بن علي الشافعي أبو العرفات (ت١٢٠٦هـ)، *حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*.ومعه شرح الشواهد للعينيِّ، تحقيق: محمود بن الجميل، ط/ ١، القاهرة – مصر: مكتبة الصفا، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت ٧٦٤هـ). *الوافي بالوفيات*، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط/ ١، بيروت- لبنان: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

العكبري،أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله (ت٦١٦هـ). *اللباب في علل البناء والإعراب*، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط/ ١، دمشق – سوريه: دار الفكر،١٩٩٥م.

الفراء،**أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)**. *معاني القرآن*، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط/ ١، مصر- القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة، د. ت.

الفراهيدي، ***أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت١٧٥هـ)***.*العين*، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ط/ ١،القاهرة – مصر: دار الهلال، د. ت.

الفيروزآبادى،مجدالدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ). *القاموس المحيط*، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط/ ٨، بيروت – لبنان مؤسسة: الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

المبرِّد،أبو العبَّاس مُحَمَّد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، *المقتضب*، تحقيق: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، ط/ ١، بيروت-لبنان: عالم الكتب، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

المخزومي، د.مهدي.*في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث*، ط/ ١، القاهرة – مصر: مطبعة مصطفى الباب الحلبي، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

المخزومي، د. مهدي.*في النحو العربي نقد وتوجيه*، ط/ ١، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية، د.ت.

المخزومي، د. مهدي.*مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*، ط/ ٣، بيروت – لبنان: دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

المقدسي، عبدالله بن بَرّي بن عبد الجبار (ت ٥٨٢هـ).*في التعريب والمعرب*، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، ط/١، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة، د. ت.

جواد، د.مصطفى."وسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها"، مجلة الأستاذ، مج (٨)، ١٩٦٠م.

عويش، أحمد محمد أحمد: أسماء الأفعال في اللغة والنحو، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية/ جامعة أم القرى/ كلية اللغة العربية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

النعيمي، د. سليم."اسم الفعل دراسة وطريقة تيسير".*مجلة المجمع العلمي العراقي*، مجلد: (١٦)،١٣٨٨هـ_ ١٩٦٨ م.